وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ قرار منح القروض في البنوك

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

- ✓ **صويلح ريمة**
- ✓ **كبسة إيمان**

اشراف الدكتورة:

*** شتوان صونية**

اللجنة المناقشة:

الأستاذ عصام بودور	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة شتوان صونية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ فيصل قميحة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ قرار منح القروض في البنوك

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

- ✓ صويلح ريمة
- ✓ كبسة إيمان

اشراف الدكتورة:

* شتوان صونية

اللجنة المناقشة:

الأستاذ عصام بودور	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة شتوان صونية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ فيصل قميحة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

نحمد ونشكر الله أن وفقنا لإنجاز واتمام هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكتب في ميزان حسناتنا وميزان حسنات كل من أعاننا فيه وامتثالا لقول حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نحمد الله عز وجل ونشكره بأن أنعم علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز واعداد هذا العمل وأعاننا عليه، ثم الشكر وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة القديرة الدكتورة: "**شتوان صونية**" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصيحة علمية وعلى كل توجيهاتها القيمة والتوصيات التي تفضلت بها علينا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا من قريب او من بعيد في إثراء رصيدنا المعرفي.

ونشكر كل الأساتذة الكرام الذين تدرجنا عندهم طيلة السنوات الخمس نهدي لهم نتائج عملنا، تعبنا، وجهدنا، لكم منا الاحترام والتقدير.

إهداء

اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم "

لقد تم بفضل الله تعالى عمل لطالما انتظرناه، فلا يسعنا إلا أن نهديه إلى من قال فيهم الرحمن: «ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى أغلى ما نملك في هذا الوجود الأم والأب الحبيبين

إلى كل أفراد العائلة الكريمة الذين كانوا لي شمعة تضيء دربي إلى كل الزملاء والزميلات الذين تقاسمنا معهم لذة الفرح والنجاح

إلى كل من نسيهم قلمنا ولم ينساهم قلبنا إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

إيمان وريمة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، من خلال اختبار فرضية رئيسية تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات البحث، وزعت على مجتمع حجمه 40 موظفا لهم علاقة باتخاذ قرار منح القرض في البنك، واستخدمت بعض الأدوات الإحصائية في التحليل، كما استخدم الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية نظام عملية اتخاذ قرار منح القرض في البنك.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، اتخاذ قرار الإقراض.

Summary:

This study aimed to know the impact and importance of the accounting information system in granting loans decision-making process in the Bank of Agriculture and Rural Development -Jijel-. This is by testing the main hypothesis that states that there is statistically a significant impact of the accounting information system on the granting loans decision making process, from the point of view of the study sample, members in the Bank of Agriculture and Rural Development - Jijel-. The study is based on a descriptive

analytical curriculum, and the questionnaire was used as a tool for collecting research data. It was distributed to a community of 40 employees related to making the decision to grant the loan in the bank, and some statistical tools were used in the analysis. Multiple regression was also used to test hypotheses. The study found the importance of the decision-making process system for granting the loan in the bank.

Keywords: accounting information system, credit decision making.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	7
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي	7
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول اتخاذ قرار منح القرض	14
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في البنك	22
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	27
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي	27
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بعملية اتخاذ قرار منح القرض	29
المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرار منح القرض	31
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	36
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	37
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	37

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39
المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة	40
المطلب الأول: طريقة ومتغيرات الدراسة	40
المطلب الثاني: اختبار أداة الدراسة	43
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة	51
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	53
المطلب الأول: تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة	53
المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة	59
المطلب الثالث: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات	65
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة	66
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	77
الملاحق	83

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقياس ليكارت الخماسي	42
02	توضيح المحاور وعدد فقراتها	43
03	الصدق الداخل لعبارات البعد الأول "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض"	44
04	الصدق الداخلي لعبارات البعد الثاني "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل"	46
05	الصدق الداخلي لأبعاد المحور الثاني "نظام المعلومات المحاسبي في البنك"	47
06	الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث "قرار منح القرض في البنك"	48
07	معامل ألفا كرونباخ لأبعاد محور نظام المعلومات المحاسبي	49
08	معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة	50
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	54
10	توزيع أفراد العينة حسب السن	55
11	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل التعليمي	56
12	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المؤسسة	57
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العقد	58
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل في المؤسسة	58
15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد "أهمية نظام المعلومات	60

فهرس الجداول:

	المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض"	
16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل"	62
17	المستوى الكلي لنظام المعلومات المحاسبي	64
18	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كولموغوروف– سمرنوف	65
19	معامل تضخم التباين والتباين المسموح	66
20	نتائج تحليل التباين "اتخاذ قرار منح القرض"	67
21	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد بين أبعد نظام المعلومات الحاسبي واتخاذ قرار منح القرض	69

فهرس الأشكال

فهرس الأشكـــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ث
02	تحويل البيانات إلى معلومات	8
03	العلاقة بين عناصر نظام المعلومات	8
04	نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرار	25
05	النموذج الافتراضي للدراسة	42
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	54
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	55
08	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي	56
09	توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في المؤسسة	57
10	توزيع عينة الدراسة حسب نوع العقد	58
11	توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل في المؤسسة	59

قائمة الملاحق

قائمة الملاحـــــق:

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) –جيجل–
02	استبانة الدراسة
03	نتائج مخرجات برنامج (spss)

مقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من أهم الركائز الأساسية التي تستعملها البلدان في تطوير اقتصاداتها من خلال استعماله لتقنيات فعالة تربطه بمختلف الفروع الاقتصادية، هذا وقد ظلت البنوك من المؤسسات المالية المعقدة عمليا من خلال عملياتها المتمثلة في المعالجات المحاسبية، تعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة لعملية اتخاذ القرار إذ أنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ القرار.

إن عملية اتخاذ القرار في جميع البنوك مهما كانت طبيعة نشاطها، هي التي تحدد اتجاهاتها وفعالياتها ونجاحها وكفاءاتها واستمراريتها، وهذا ما دفعها إلى تصميم نظم معلومات لكل مستوى إداري، والتي تتكامل فيما بينها بما يكفل توفير المعلومات الضرورية وذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب لكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار حتى يتوصل في الأخير إلى اتخاذ القرار الرشيد.

نظام المعلومات المحاسبي البنكي له قدر كبير من الأهمية داخل البنك وهذا تماشيا مع خصوصية العمليات المصرفية، حيث يلعب دورا هاما وحساسا في البنك الذي يعتبر المورد الأساسي لإنتاج التقارير المحاسبية لتلبية احتياجات مستخدميها داخل البنك وخارجه، كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات وتطورها بشكل متسارع أدى إلى تغيير في عمليات الإدخال والمعالجة وإعداد التقارير المحاسبية، مما يساعد في رفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي من حيث السرعة والموضوعية والملائمة، فالغاية منه تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية والاقتصادية للبنك، وهو يعتمد في ذلك على جميع البيانات الناتجة عن الأنظمة الفرعية الأخرى في البنك، إذ يقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية.

وفي الواقع تعتبر عملية منح القروض بمثابة الثقة التي تضعها البنوك التجارية في عملائها، نظرا لكون عملية منح القروض من قبل البنوك التجارية تتطلب توفر درجة كافية أو معقولة من الموثوقية في العميل طالب القرض.

أولا: إشكالية الدراسة

يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل يوجد أثر لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -جيجل-؟

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للمعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض فيبنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–؟
- هل يوجد أثر للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0,05$) لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)للمعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.
- يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.

ثالثا: أهداف الدراسة

– تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:
– التعرف على الأهمية النسبية لنظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار الإقراض في البنوك.
– التعرف على نظام المعلومات المحاسبي وتحديد العناصر المكونة له.
– أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المتعلقة بالمقرض.
– توفير مرجع إضافي يمكن أن يستفيد منه الطلبة الذين يرغبون في الاتجاه نحو هذا التخصص.
– دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبي على عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجيجل.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار منح القرض في البنك من خلال ما يلي:

– تكمن الأهمية الرئيسية لدراسة في محاولة إبراز أثر نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في البنوك.

– الإثراء المعرفي للمتغيرين من خلال مختلف العناصر المكونة لها.

– إظهار مدى اهمية نظام المعلومات المحاسبي في البنوك وخاصة في عملية منح القروض.

– معرفة أبعاد نظام المعلومات المحاسبي وأثرها في عملية اتخاذ قرار منح القرض.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب الدافعة إلى دراسة هذا الموضوع:

– الحداثة النسبية لموضوع الدراسة.

– الرغبة الذاتية في دراسة الموضوع.

– إثراء المكتبة بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

– حداثة الموضوع ونقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

– محاولة الاطلاع على هذا الموضوع لإثراء مكتسباتنا ومعارفنا.

– معرفة أثر المعلومات المحاسبي على اتخاذ قرار منح القرض.

سادسا: حدود الدراسة

هذه الدراسة تحكمها مجموعة من الحدود يتم توضيحها فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** قصد الإجابة على الإشكالية وفرضيات الدراسة يتم تسليط الضوء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بجيجل.
- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني في الفترة الممتدة من شهر 11 فيفري إلى شهر 11 ماي خلال السنة الجامعية 2021/2020.
- **الحدود الموضوعية:** لقد اقتصر هذا البحث على دراسة نظام المعلومات المحاسبي ومعرفة أثر أبعاده (أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل) على عملية اتخاذ قرار منح القرض في البنوك التجارية.

سابعا: المنهج المتبع

- بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث:

- الجانب النظري يرتكز على تحليل الظواهر ودراسة العلاقة فيما بينها بالاستعانة بمجموعة من الكتب، الأطروحات، المجلات التي ساعدتنا على جمع المعلومات وإثراء الموضوع وجعله ذا أهمية ومصداقية.
- أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية حيث تم فيها إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي حيث كانت الاستبانة الوسيلة الرئيسية لجمع المعلومات.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

- عدم توفر مراجع تحمل المتغيرين معا.
- ضيق الوقت المعطى في المؤسسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

لمحاولة توضيح الغموض الذي يدور حول أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار منح القرض قمنا بتجسيد هذا الموضوع في خطة مفصلة حيث قسمناها إلى فصلين رئيسيين (فصل نظري وفصل تطبيقي)، اعتمادا على طريقة" imrad" التي تعطي أهمية أكبر لمساهمة الباحث حيث حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذلك اختبار فرضيات الدراسة، حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، وحاولنا الإلمام بمختلف جوانبه المتمثلة في نظام المعلومات المحاسبي، وعملية اتخاذ القرار، وعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ القرار، أما الفصل الثاني فأجرينا الدراسة الميدانية حيث قمنا من خلالها بعرض وتحليل نتائج الاستبيان.

تاسعا: نموذج الدراسة

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

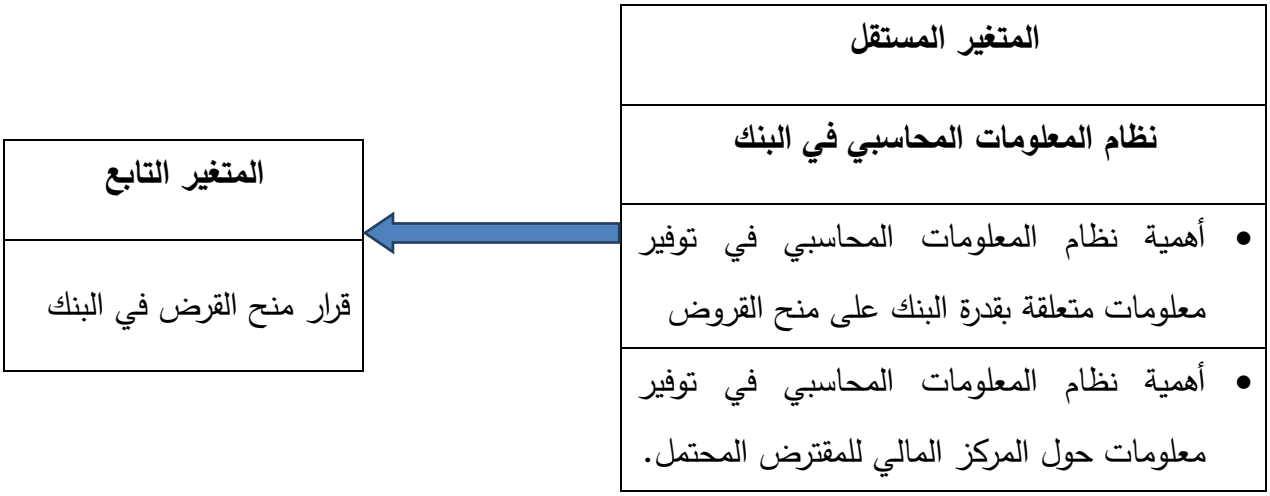

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الأدبيات التي تم الاطلاع عليها

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد:

أصبحت المعلومات المحاسبية في ظل التطور التقني ذات أهمية كبيرة تتبع من كون أن نظام المعلومات المحاسبية يسعى إلى المساعدة على اتخاذ القرارات وتحقيق التكامل والتناسق بين مختلف وظائف البنوك، كما أن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملائمة ودرجة الاعتماد عليها يستفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات، حيث يعتبر قرار منح القروض جزءا مهما وأساسيا في البنوك مرتبطا بأمور حياتنا، فمتخذ القرار يحتاج إلى المعلومات ليستخدمها في عملية صنع القرار.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين أساسين، المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة والذي يضم ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي البنكي، المطلب الثاني بعنوان مفاهيم أساسية حول عملية اتخاذ قرار منح القرض، والمطلب الثالث بعنوان العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ قرار منح القرض.

أما المبحث الثاني فعنوانه الأدبيات التطبيقية للدراسة ويشمل ثلاث مطالب، المطلب الأول عنوانه دراسات نظام المعلومات المحاسبي، المطلب الثاني بعنوان الدراسات المتعلقة بعملية اتخاذ قرار منح القرض، أما المطلب الثالث فيتضمن الدراسات التي تناولت المناخ التنظيمي وعملية اتخاذ القرار.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يسعى نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية إلى تحقيق هدف عام يتمثل بتوفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار وذلك لأهميتها، ولكن لابد لها من صفات وخصائص ومعايير ذات جودة حتى تزيد من قيمتها وأثرها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي البنكي

يعد نظام المعلومات المحاسبي البنكي أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة العالية والأهمية الكبيرة، ولإعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبي البنكي، لابد من تناول المفاهيم المكونة له من خلال التطرق إلى:

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

1. **تعريف نظام المعلومات المحاسبي**

لقد تعددت التعاريف المقدمة لنظام المعلومات المحاسبي، وذلك يرجع في أغلب الأحيان لتعدد العوامل وتأثيرات البيئة الداخلية التي يعمل الأفراد في محيطها، وقبل التطرق إلى تعريف نظم المعلومات المحاسبية سوف نقوم بالتطرق إلى تعريف كلمة نظام ونظام المعلومات.

أ. **تعريف النظام:** "هو مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها في تحقيق هدف أو أهداف معينة"[1].

كما يعرف النظام طبقا لمدخل النظم بأنه" مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام"[2].

ب. **تعريف المعلومات:**" تعرف المعلومات بأنها قيم مرتبة معدة للاستخدام في غرض معين بواسطة شخص معين وفي وقت محدد. وبالتالي فهي حقائق لها معنى تؤدي إلى زيادة المعرفة وتستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد التي تلازم المستخدم في اتخاذ قراراته".

---

[1] إبراهيم سلطان، "**نظم المعلومات الإداري (مدخل إداري)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 17.

[2] سمير كامل محمد، كمال الدين مصطفى الدهراوي، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعة الإسكندرية، 2002، ص4.

في ضوء التعريف السابق يمكن القول أن القيم التي تعتبر معلومات هي القيم الملائمة لاتخاذ قرارات معينة بواسطة شخص معين، في وقت معين. وهذه المعلومات تكون أساسا ناتجة عن معالجة وتشغيل بيانات معينة. فعلى سبيل المثال فإن قيم المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعتبر في مرحلة إعداد الحسابات والقوائم المالية بمثابة بيانات يتم استخدامها في إنتاج المعلومات التي تتمثل في نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة أي صافي الربح أو الخسارة، وقيم الأصول والالتزامات ورأس المال حيث أن هذه القيم تستخدم في تقييم أداء المنشأة في نهاية الفترة المالية [1].

الشكل رقم (2): تحويل البيانات إلى معلومات

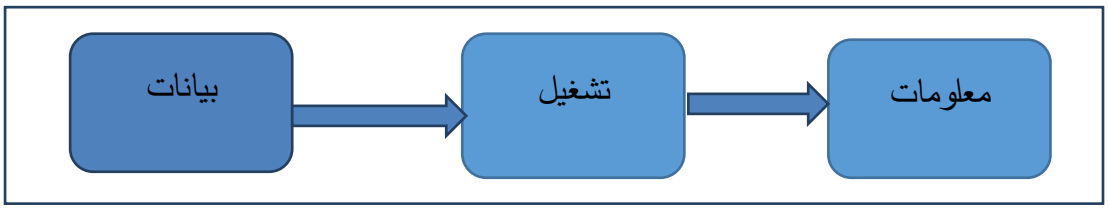

ت. تعريف نظام المعلومات: يعرف بأنه" مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم".[2]ويمكن تعريفه بأنه" ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال"[3].

الشكل رقم (3): يوضح العلاقة بين عناصر نظام المعلومات.

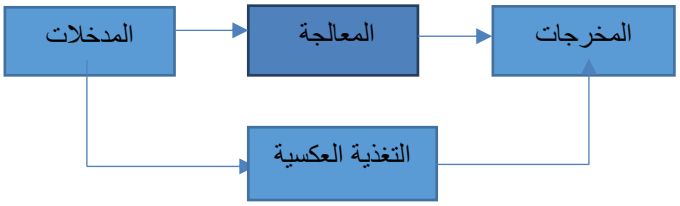

المصدر: حكمت أحمد الراوي، "**نظم المعلومات الإداري (مدخل إداري)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 23.

[1] عبد العزيز السيد مصطفى، عادل إبراهيم عزب وآخرون، "**نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي عملي)**"،الدار الجامعية القاهرة، القاهرة، ص17.

[2] سونيا محمد البكري، "**نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 14.

[3] أحمد حسين علي حسين، "**نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص21.

ث. **تعريف نظام المعلومات المحاسبي:** نظام المعلومات المحاسبي "هو مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الالكترونية والأفراد التي تعمل داخل المؤسسة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة، والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات"[1].

ويعرف أيضا "بأنه إحدى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية للجهات جميعها التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها"[2].

2. **خصائص نظام المعلومات المحاسبية:** يتصف نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الأخرى نذكر منها ما يلي:

- هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية وتحليلها وإنتاج المعلومات المحاسبية.
- نظام المعلومات المحاسبية يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبية بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبية.
- يعتبر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الإدارية من أجل اتخاذ القرارات.
- التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث يمتاز نظام المعلومات المحاسبية بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمدها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية والمالية التي أحدثتها.
- هذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط وإنما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، موردين وبنوك، مساهمين، حملة السندات..... الخ، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصة[3].

---

[1] رملي فياض حمزة، "**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)**"، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص65.

[2] هشام عمر حمودي، "**استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016، ص78.

[3] أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، "**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد01، الجزائر، 2019، ص244.

3. **مكونات نظام المعلومات المحاسبي:** يتكون النظام من مجموعة من العناصر له حدود تميزه وله علاقة مع البيئة التي يتعامل فيها وله مدخلات ومخرجات تتمثل فيما يلي:

أ. **مدخلات النظام system imput** : ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع:

- **مدخلات أساسية:** وهي التي تنصب عليها نشاط النظام وعملياته أي تلك التي تدخل في عمليات النظام لتتحول إلى شيء جديد وتشمل كافة المواد والعناصر المتاحة واللازمة لاستمرار النظام.
- **مدخلات إحلاليه:** وتشمل العناصر والمواد الجديدة أو المتطورة، وذلك بسبب تعرض بعض أجزاء النظام للتلف أو النفاد مما يستلزم تغييرها وإحلال أجزاء أخرى غيرها.
- **مدخلات بيئية:** وهي تمثل كافة المؤثرات البيئية التي لا تخضع لعمليات النظام، ولا تتحول داخله كما أنها لا تصبح أحد مكوناته وإنما تؤثر تأثيرا خارجيا على عمليات النظام أو على النوعين السابقين من المدخلات كما أنها قد تكون مساعدة للنظام.

ب. **العمليات التشغيلية prouesses:** وتتمثل هذه العمليات بتحويل المدخلات إلى مخرجات.

ت. **مخرجات النظام system outputs:** وتتمثل في:

- **المخرجات النهائية:** وهي التي ينتجها النظام وتؤثر على الإطار العام الذي يعمل في نطاقه والذي يسمى البيئة أي أنها تكون مدخلات البيئة.
- **المخرجات الارتدادية:** حيث ترتد هذه المخرجات إلى النظام مرة أخرى كمدخلات بمعنى أن النظام يستخدم جزءا من مخرجاته كمدخلات جديدة.

ث. **التغذية العكسية:** وتتمثل في بعض المخرجات التي قد ترتد بصورة عكسية كمدخلات لنفس النظام، وتفيد المخرجات المرتدة أجهزة الرقابة وتقييم أداء النظام[1].

كما أن نظام المعلومات المحاسبي هدفه تحويل البيانات المحاسبية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير محاسبية تقدم إلى متخذي القرارات بشكل قوائم مالية وتتمثل في:

1. القوائم المحاسبية

- **قائمة المركز المالي (الميزانية):** هي مجموعة من الإجراءات والوثائق والمستندات، الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة، وهي تسري على تقويم النشاط العام للمؤسسة على امتداد السنة المالية[2].

---

[1] محمد أحمد ماهر غنيم، "**دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية القرارات**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2004، ص43.

[2] أحمد طرطار، "**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002، ص26.

وهي نظام إعلامي يزود الجميع بما يحتاجه من بيانات، فهي تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما.

- **قائمة الدخل:** وهي عبارة عن تقرير يبين نتيجة الأعمال ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصروفات حيث تفاضلهما يحدد الربح أو الخسارة عن فترة محاسبية معينة.

الإيرادات تدفقات داخلية نتيجة بيع السلع والخدمات بينما تبين المصروفات الموارد المستخدمة أو المدفوعة من قبل المنشأة بهدف الحصول على الإيرادات[1].

- **قائمة التدفقات النقدية**

2. التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم، وتعد التقارير إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام، حيث أن نظام المعلومات يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات، وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين[2].

4. الأطراف المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي

تشكل المعلومات المحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه عدد كبير من المستخدمين في عملية اتخاذ القرار، وذلك بإجراء عملية تقدير لما سيكون عليه الوضع في المستقبل بالاعتماد على معلومات محاسبية مسجلة على فترات ماضية، بالإضافة إلى إدخال أثر الظروف الاقتصادية العامة على الوضع في المستقبل، وتخدم المعلومات المحاسبية العديد من المستخدمين وهم:

- **ملاك المنظمة:** يهتم ملاك المنظمة بقيمة الأصول التي يتم فيها استغلال رأس المال ويهتمون كذلك بالتعرف على الديون والالتزامات التي يجب على المؤسسة أن تسددها قبل أن تستطيع توزيع أي أرباح في ظل الظروف العادية وترد إليهم حصصهم في حالة التصفية، وبالتالي فإن الملاك يهتمون بتحليل وترجمة

[1] عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص14.

[2] لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 54.

بيانات التقارير المالية لتقييم المركز المالي في الحاضر والمستقبل لتحديد مقدرة المنظمة على تحقيق الأرباح في الحاضر والمستقبل.

- **حملة السندات:** يتقاضى حملة السندات أرباحا ثابتة تتمثل في الفوائد لذلك فالمهم بالنسبة لهم مؤشرات السيولة المتوفرة لدى الوحدة المحاسبية وقدرتها على سداد الديون والفوائد.
- **المصارف:** الذين يمولون المؤسسة بقروض قصيرة الأجل لذلك فهم يهتمون بالمقدرة الحالية للوحدة المحاسبية على الوفاء بالالتزامات في المدى القصير.
- **الهيئات الحكومية:** تمثل المعلومات المحاسبية مصدرا هاما بالنسبة للعديد من الجهات الحكومية من أجل أداء وظائفها وهي تفرض شروطها على الإعلام المحاسبي من خلال التشريعات القانونية مثل إدارة السوق المالية ومصلحة الضرائب.
- **الإدارة:** تستخدم الإدارة المعلومات المحاسبية في عدة اتجاهات ولعدة أهداف مثل: قياس تكلفة الأنشطة المختلفة للمشروع، تقرير السياسات، الإجراءات الإدارية اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة للرقابة على عمليات المنظمة، الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمشروع.
- **نقابة العمال:** وهي الجهة التي تمثل العمال عند التفاوض على الأجور، لذلك فإنها ترغب في الحصول على المعلومات حول الأجور والنفقات والمركز المالي للمشروع[1].
- **الجمهور:** إن توسع الشركات وزيادة عدد المساهمين في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة يجعل الإعلام المحاسبي وتأثيره على السوق المالية قضية يومية تحظى باهتمام الجمهور حتى ولم يكن معينا بشركة معينة[2].
- **المحللون الماليون:** حيث يهتم المحلل المالي بالحصول على البيانات المحاسبية لتحليل وضعية المؤسسة من أجل تقديم المشورة للمستثمرين حول أوضاع المشروع المالية بشأن التعامل بأسهمه وسنداته في الأسواق المالية بيعا وشراء.
- **العاملين في المؤسسة:** إن العاملين في المؤسسة يكونوا في حاجة إلى التعرف على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وكذلك موقف السيولة المالية وذلك للاطمئنان على وضع المؤسسة وانعكاس ذلك على استمرارية العاملين، وحصولهم على الحوافز والمكافآت في حالة تحقيق أرباح مرضية[3].

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص74.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 157-158

[3] نضال محمود الرمحي وآخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص17-18.

ثانيا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي البنكي

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي البنكي

يمثل نظام المعلومات المحاسبي البنكي" وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم البنك، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها"[1].

وتعتبر أيضا "مجموعة من المكونات المادية وغير المادية لجمع البيانات(المدخلات) وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) في شكل أنظمة فرعية تتبع نظاما محاسبيا رئيسيا لتحقيق مجموع من الأهداف للإدارة وجهات خارجية وذلك من خلال الاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية وبما يكفل تحقيق الرقابة"[2].

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي البنكي: من أهم الخصائص التي يتميز بها ما يلي:

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق التقييد والمعالجة.
- الأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج الأرصدة.
- يتطلب تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية نظرا لتشابه عمليات البنك وتكرارها.
- يتميز بالمرونة نظرا لمرونة عمل البنك، لكي يستطيع تقديم المعلومات والكشوف لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.
- قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي[3].

3. أهمية نظام المعلومات المحاسبي البنكي: تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي البنكي فيما يلي:

- توفير البيانات اللازمة والضرورية لتسيير نشاط البنك، وتحقيق الرقابة الداخلية بمد إدارة البنك بحاجتها من هذه البيانات.
- إعداد التقديرات الضريبية بتوفير البيانات اللازمة لذلك سواء بالضرائب التي تخضع لها هذه البنوك أو غيرها من الضرائب التي تتولى تحصيلها نيابة عن مصلحة الضرائب أو مساعدة مصلحة الضرائب في الرقابة الجبائية على عملية العملاء والزبائن.

---

[1] بدر محمد علوان، وليد ناجي الحيالي، "**المحاسبة المالية والقياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**"، مؤسسة الرواق، الأردن، 2002، ص72.

[2] محمد الربيدي، "**المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**"، دار الفكر المعاصر، اليمن، 2000، ص46.

[3] فائق شقير وآخرون، "**محاسبة البنوك**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص29.

- توفير أركان الضبط الداخلي سواء في إجراءات تشغيل النظام المحاسبي أوفي درجة التفاصيل في الحسابات أو تقسيم العمل بين أقسام البنك وفروعه.
- تزويد كل مسؤول بالمعلومات قبل اتخاذ القرار ويعمل أيضا على الاتصال بين المركز والوحدات المحيطة.
- له أهمية في توليد ونقل المعرفة وهو بدلك يعتبر الإطار الأوسع الذي من خلاله تقوم عليه نظام مراقبة التسيير بأداء عملها بكل فعالية.

من خلال الخصائص المميزة لنظام المعلومات المحاسبي البنكي، فهو نظام يعمل على اختصار الوقت والتكلفة وتوفير قاعدة بيانات دقيقة ومتاحة لجميع مستويات الرقابة[1].

4. **أهداف نظام المعلومات المحاسبي البنكي:** يهدف نظام المعلومات المحاسبي في البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات المختلفة لإدارة البنك التي تساعدها على رسم سياسات إدارية واستثمارية مختلفة وتساعدها على تنفيذ العملية الإدارية والتي تشمل على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- توفير المعلومات المطلوبة للبنك المركزي كجهة رقابية خارجية مثل نسبة الاحتياط النقدي، نسبة الودائع على حقوق المساهمين، نسبة السيولة، احتياطي السيولة.... الخ.
- توفير المعلومات للمساهمين والمستثمرين والبنوك المراسلة في الخارج ومصلحة الضرائب[2].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول اتخاذ قرار منح القرض

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أكثر العمليات شيوعا وتكرارا في حياتنا اليومية كأفراد، وكذلك على كافة المستويات الإدارية في أي تنظيم من التنظيمات.

أولا: مفهوم عملية اتخاذ القرار:

1. **تعريف عملية اتخاذ القرار:** عرف جورج تيري اتخاذ القرار على أنه "عبارة عن اختيار بديل من بديلين متاحين أو أكثر من البدائل الممكنة".

---

[1] ريان أبركان، ياسمينة خذيم الله، "**دور نظام المعلومات المحاسبي البنكي في جودة المراجعة الداخلية**"، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014، ص68.

[2] محمد علي الربيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

كما عرفة عمر وصفي عقيلي على أنه "عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار الحل الأنسب من بين البدائل المتعددة والمتاحة أمام متخذ القرار، وذلك عن طريق المفاضلة بينهما، باستخدام معايير تخدم ذلك وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار"[1].

ويعرف بأنه: "عملية عقلية تهدف إلى الوصول إلى أفضل الحلول لموقف مشكل، بحيث تكون قائمة على تمحيص البدائل المطروحة والتنبؤ بنتائجها بناء على المعلومات المتوفرة ويحال بعدها القرار إلى التنفيذ"[2].

2. خصائص عملية اتخاذ القرار: إن الخصائص المميزة لهذه العملية تتمثل فيما يلي:

- **القابلية للترشيد:** إن عملية اتخاذ القرار تقوم على اقتراض بأنه ليس من الإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار وإنما يمكن الوصول إلى حد من الرشد.
- **التأثير بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية:** وذلك نظرا لكون هذه العملية تتأثر بعوامل سيكولوجية نابغة من بيئة القرار، سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية.
- **الامتداد على الماضي والمستقبل:** إن القرار الإداري لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها بل هو امتداد واستمرار لها كما تمتد عملية اتخاذ القرارات في المستقبل من حيث كون آثار القرار تمتد إلى المستقبل.
- **الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة:** إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجه البنوك على اختلاف أنواعها وأوضاعها يتطلب ضرورة اشتراك كافة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحلول تلك المشكلات سواء المتأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولاسيما أن كثير من القرارات الإدارية لها أبعاد متعددة تنظيمية، إنسانية وبيئية وقانونية واقتصادية.
- **العمومية والشمول:** إن أسس اتخاذ القرارات هي عامة بالنسبة لجميع المنظمات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات وسواء كانت هذه المنظمات تجارية أو صناعية أو خدمية، كما أنها تتصف بالشمولية من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والإشرافية.

---

[1] عمر وصفي عقيلي، "**الإدارة المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص210.

[2] محمود سليم عبد الرحمان، ياسر عيسى المومني وآخرون، "**دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات**"،مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016، ص190.

- **التعقيد والصعوبة:** تكون على مستوى النشاطات التي تقتضيها مراحل عملية اتخاذ القرارات للقدرات والمهارات اللازمة لإنجازها[1].

3. خطوات وأساليب اتخاذ القرار:

هناك عدة خطوات تسير فيها عملية اتخاذ القرار على متخذ القرار وإتباع الأساليب المتنوعة التي تتباين وتختلف باختلاف طبيعة متخذ القرار وهي:

- **تحديد المشكلة:** تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل عملية اتخاذ القرار لأنه بتحليل وفهم وتحديد المشكلة بشكل جيد فانه من المتوقع أن يتم اتخاذ القرار المناسب الذي يؤدي إلى نتائج جيدة ويحقق الرضا.
- **مرحلة البحث عن البدائل:** في هذه المرحلة يقوم متخذ القرار بالتحري والتفتيش عن البدائل (الحلول) المختلفة لحل المشكلة التي يتم تحديدها.
- **مقارنة وتقييم البدائل:** تمثل تقييم البدائل طرق ومناهج مختلفة للعمل سواء كانت مفرده أو مشتركة والتي بدورها تساعد على تحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة من خلال عدة بدائل، فالمقارنة تعتمد على حالة التأكد وعدم التأكد من البدائل المتاحة وعلى تفصيلات **متخذ القرار** لمختلف النتائج.
- **مرحلة اختيار البديل المناسب:** في هذه المرحلة اختيار البديل (القرار) من بين مجموعة البدائل التي طرحت سابقا وهو عبارة عن خطة لاختيار طريقة أو منهاج عمل يناسب حل المشكلة.
- **تنفيذ القرار:** يتم في هذه المرحلة وضع البديل الذي تم اختياره موضع التنفيذ لمعالجة المشكلة القائمة والتخلص من آثارها على نحو يحقق التكيف ويعيد التوازن للفرد كما كان.
- **المتابعة والتقييم:** تتطلب هذه المرحلة نتائج القرار المطبق تنسجم مع الأهداف التي وضعت مسبقا والتأكد من سلامة وفعالية القرارات وقدرتها على تحقيق الأهداف[2].

---

[1] أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2019، ص 384.

[2] الطراونة معتصم أحمد، "**الهوية النفسية وعلاقتها باتخاذ القرار**"، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، الأردن، 2003، ص 43.

ثانيا: مفهوم القروض البنكية

1. **تعريف القروض البنكية:** عرف عبيد علي أحمد حجازي القرض على أنه: "عقد يلتزم به المقرض، أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود، على أن يرده إليه المقترض بعد نهاية مدة القرض وذلك مقابل فائدة"[1].

ويمكن تعريف عملية الإقراض في البنك بأنها:" تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها، للبنوك دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وليتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله، في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"[2].

2. **خصائص القروض البنكية:** تتمتع القروض البنكية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:
   - المبلغ يسحب مرة واحدة بمجرد تمام الاتفاق.
   - الفائدة تسوى على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق ولكل المدة.
   - تسديد أي جزء من مبلغ القرض قبل الموعد لا يعطي الحق بالسحب من جديد.
   - التسديد يشمل كل المبلغ المتفق عليه مع الفوائد في موعد السداد[3].
3. **أهمية القروض البنكية:** يمكن النظر إلى القروض البنكية من زاويتين: الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية وفقا لدور القرض البنكي في النشاط الاقتصادي.

فمن وجهة نظر البنك فإن القرض يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا أن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار البنكي بأهم أصول البنك التجاري، كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك.

---

[1] عبيد علي حجازي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة، جامعة حلوان، 2001، ص72.

[2] فلاح حمود شرار المطيري، "**الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض**"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2010، ص8.

[3] عبد الحق بوعتروس، "**الوجيز في البنوك التجارية**"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ص38.

ومن جانب آخر فإن القرض البنكي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

إن التطورات التكنولوجية والاقتصادية، أعطت القرض أهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاظمة[1].

4. **وظائف القروض البنكية:** للقروض مجموعة من الوظائف تتمثل في:

- **وظيفة تمويل الإنتاج:** إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المعتذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات.
- الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدار هم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد.

كما أن المؤسسة البنكية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعها وزيادة حجمها.

- **وظيفة تمويل الاستهلاك:**

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية...، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا. وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

ويأتي هنا دور القرض لزيادة القدرة المالية للمستهلك، أي وقت شراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على الأقساط.

- **وظيفة تسوية المبادلات:**

[1] حمزة محمود الزبيدي، "**إدارة الائتمان المص رفي والتحليل الائتماني**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص26.

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم، تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقود، يعني استخدام القروض استخداما واسعا في تسوية المبادلات وتبرئة الذمم بين الأطراف المختلفة.

ويمكن ملاحظة مثل هذا النوع من التعامل في استخدام النقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أم معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات التي تعد وسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، وهذا ما يساعد البنوك التجارية كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها[1].

5. **مراحل منح القروض البنكية:** تمر عملية منح القروض بمجموعة من المراحل نوردها فيما يلي:

أ. **المقابلة الشخصية بالعميل:** تتيح هذه المقابلة معرفة طالب القرض عن قرب، كيفية تفكيره ومستوى إدارته وتنظيمه، وكذلك يجب التركيز للحصول على بعض الإجابات حول:

- الغرض الذي يقوم العميل من أجله بالاقتراض
- مبلغ القرض الذي يطلبه العميل
- فترة السداد والسماح التي يطلبها العميل من البنك

من خلال الحصول على المعلومات عن الأسئلة السابقة يمكن تحديد رأي مبدئي حول مدى ملائمة القرض لسياسة البنك وتقدير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

ب. **الاستعلام البنكي:** في ظل غياب المؤسسة المتخصصة في تقصي وجمع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع البنكي، بررت الحاجة إلى ضرورة الاستعلام البنكي للتحقق من المعلومات المقدمة من الوحدة الاقتصادية، لذا بدأت عملية الاستعلام البنكي من خلال تبادل الأحاديث مع ممثلي البنك كافة، مع تطور العمل البنكي تطور الاستعلام وباتت دائرة الاستعلام في كل بنك تعتمد المركزية في جمع المعلومات وتبادلها مع دائرة الاستعلام التابعة للبنك المركزي وقد استمر التطور في نشاط الاستعلام البنكي ليصبح أحد ركائز قرار منح القروض.

تعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب القرض خطوة أولية تسبق عملية التحقق من المعلومات، ومن ثم تبويبها وتحليلها، وقد تعددت مصادر المعلومات، ولكن يبقى دراسة طلب الإقراض والبحث عن الضمانات اللازمة أساسا لقرار منح القرض.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص70.

ويمكن تحديد مصادر الحصول على المعلومات والبيانات التي تشكل ركنا أساسيا في اتخاذ قرار منح القرض:

- العميل طالب التسهيلات.
- مصادر داخلية من داخل البنك.
- المصادر الخارجية أي من خارج البنك.

ت. **مرحلة التحقق المالي:** إن الهدف الرئيسي من التحقق المالي هو الوقوف عند واقعية وصحة الأرقام الواردة في القوائم المالية لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة، وفي غياب التقدير الحقيقي والواقعي لأصول الشركة يبقى، أي تحليل لوضع العميل بعيدا عن الواقع والحقيقة، ويتضمن التحقيق المالي دراسة الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

ث.مرحلة اتخاذ القرار

- الموافقة على منح القرض في حالة مطابقة الشروط على العميل طالب القرض.
- عدم الموافقة على منح القرض، وذلك في حالة عدم توافر الشروط المطلوبة في العميل المقترض[1].

ثالثا: مفهوم اتخاذ قرار الإقراض

1. تعريف اتخاذ قرار الإقراض:

"يتمثل في اختيار إدارة منح القروض في البنك بين بديلين هما رفض أو قبول منح الثقة لأحد عملاء البنك وإتاحة مبلغ معين من المال تحت تصرفه ليستخدمه في غرض معين بكلفة محددة مع التعهد بإرجاعه نهاية فترة يتفق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة الإقراضية للبنك، العائد، التكلفة والمخاطرة المتوقعة من هذه العملية"[2].

2.عناصر قرار الإقراض: على متخذي قرار الإقراض تحديد كل العناصر المحيطة بالقرض، حتى لا يتعرض هذا الأخير للتعثر ويمكن إبراز هذه العناصر كما يلي:

---

[1] مريم خوبيزي، "**إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**"،أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03،2018،ص14.

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، "**إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف**"، الإسكندرية، 2020، ص 36.

أ. **حجم القروض:** يعد حجم القرض من أهم العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الإقراض، إذ يراعي في تحديد حجم القروض التي تتناسب مع الغرض المطلوب من أجله، طبيعة نشاط العميل، احتياجات رأس المال العامل الدائم وكذلك يراعي فيه عدم تجاوزه لحجم القروض التي يقدمها البنك للعميل الواحد عادة والتي يحددها ضمن سياسته الافتراضية.

ب. **الغرض من القرض:** يحدد الغرض من القرض بشكل واضح، لمعرفة مدى تناسبه مع مبلغ القرض الذي يطلبه العميل كما يتم تحديد الكيفية التي سيتم بها منح القرض.

ت. **نوع القرض:** كما يؤخذ بعين الاعتبار نوع القرض المطلوب من طرف العميل للتمكن من مقارنته بالغرض المرجو منه إذ لا يمكن اتخاذ قرار إقراض قصير الأجل لتمويل أصول ثابتة ومثل هذا القرض يعد احتمال تعثره كبيرا ودرجة مخاطرة مرتفعة.

ث. **برنامج السداد:** على متخذي قرار الإقراض في البنك تصميم برنامج سداد للعميل يتوافق مع طبيعة نشاطه ويتلاءم زمنيا مع ما تعكسه قائمة النفقات النقدية له، لتفادي تعرض هذا القرض للتعثر[1].

3. العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاقراض في البنوك:

- **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل شخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.
- **العوامل الخاصة بالبنك:** وتشمل درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. ونوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:** ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

[1] عبد العزيز الدغيم وآخرون، "**التحليل الائتماني في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة تشرين للدراسات، المجلد28، العدد03، سورياً، 2006، ص198.

- الغرض من التسهيل.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

• طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

• نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أو ما يتعارض معها.

• ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك[1].

4. الشروط التي تضعها البنوك لمنح القرض: تتمثل في:

• **الشروط الاقتصادية:** وهي شروط خاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة والبنك وتحدد العلاقة بينهما، وتتمثل هذه الشروط في: دراسة ومتابعة الأحداث المالية من حيث وضعيتها وتطور أعمالها ودراسة العلاقة الموجودة بين البنك ومسيري المؤسسة الطالبة للقرض من جانب وضعيتها المالية من أجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة.

• **الشروط الذاتية:** وهي الشروط لها علاقة بالمستفيد من القرض أي المؤسسة ومنها يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من حيث التعهدات، أن تبني علاقتها على أساس الثقة، والتأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق المقدمة، ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها.

• تقديم المؤسسة كشف الميزانية لثلاثة دورات متتالية.

• وثائق إدارية أخرى كالموازنة التقديرية وخطة التمويل. وهذه الوثائق تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية المؤسسة على الإنتاج، عن طريق دراسة هيكل ميزانية الخزينة، النشاط والعوائد وعليه ينفذ القرار بعد معرفة ملائمة وصلابة رصيدها[2].

---

[1] فلاح حمود شرار المطيري، "**الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض**"، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2010، ص 39.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 41.

المطلب الثالث: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار

يكمن دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج معلومات صحيحة، محايدة، مفهومة وواضحة من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرار حيث تكون لها القدرة على التأثير على قرارات أخرى.

أولا: نظم المعلومات المحاسبية المساعدة على اتخاذ القرار:

تهدف نظم دعم القرار إلى مساندة القرار الذي يتصف بسرعة التغير وصعوبة تحديد احتياجاته من المعلومات بصفة مسبقة، ويتم تصميم نظم دعم القرار بهدف مساندة مهمة إدارية معينة أو مشكلة محددة، حيث يتم البحث عن المعلومات بصفة ذكية سواء كانت تلك المعلومات متواجدة داخل المؤسسة أو كان تواجدها خارج المؤسسة، كما أن النظم المعلومات المحاسبية المساعدة على اتخاذ القرار لها دور المساعدة على النمدجة، حيث تتضمن بداخلها العديد من نماذج لتحليل البيانات بالإضافة إلى دورها في المساعدة على إجراء الخيارات سواء كان عن طريق الحساب أو عن طريق المحاكاة.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن كل نظم المعلومات المحاسبية تساعد قبل، وأثناء، وبعد على اتخاذ القرار.

قبل: يتعلق الأمر بمساعدة نظم المعلومات في تحضير القرارات المرغوب في اتخاذها.

أثناء: محاولة القيام بمحاكاة الخيارات واختبارها وإيصالها.

بعد: يتعلق الأمر هنا بإيصال القرار إلى المنفذين ومراقبة تنفيذ القرار وأخيرا تصحيح النتائج المتحصل عليها إن تطلب الأمر ذلك.

ومن المؤكد أن حاجات متخذي القرار من المعلومات تختلف حسب موقعهم الوظيفي وكذا حسب نوع القرارات المرغوب اتخاذها[1].

ثانيا: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين مراحل عملية اتخاذ القرار: الهدف الأساسي من نظم المعلومات المحاسبية هو خدمة عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى الدور الذي يمكن أن يساهم به نظام المعلومات المحاسبية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار السالفة الذكر.

[1] رشيدة بي الشيخ الفقون، "**دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرار التسويقي**"، مذكرة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص46.

- **دور نظم المعلومات المحاسبية في حل المشكلة:** يساهم نظام المعلومات المحاسبية مساهمة بسيطة في حل المشكلة ويكون هذه معللا لسببين:

- ينتج نظام المعلومات المحاسبية بعض المعلومات كمخرجات في صورة تقارير محاسبية نمطية وتكون **هذه**التقارير مرتفعة القيمة بصفة خاصة في مجال التمويل للمؤسسة وعلى مستويات الإدارة العليا.

- الأكثر أهمية يوفر نظام المعلومات المحاسبية الكثير من المدخلات لنظم الفرعية لنظام المعلومات المعتمد على الحاسب خاصة نظام المعلومات الإدارية ونظم دعم القرار، كما يوفر مدخلات بصورة أقل لنظم المعتمدة على المعرفة أيضا.

- **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحديد البدائل:** ويفترض أثناء مرحلة تحديد البدائل (التصميم) توافر البيانات اللازمة لإجراء المزيد من التحليل، وبالتالي فمن المتوقع أن يشمل نظام المعلومات الذي يساند هذه المرحلة على نماذج لتخطيط والتنبؤ ومن ثم فإن نظم دعم القرار يمكن أن يوفر العديد من النماذج الرياضية والكمية التي تساعد في التعرف على بدائل الحلول المختلفة وتقييمها.

- **دور نظم المعلومات المحاسبية في مرحلة الاختيار:** يمكن أن يساهم هذا النظام في هذه المرحلة (مرحلة الاختيار) عن طريق إجراء عمليات التقييم الكمي للبدائل وأيضا من خلال إجراء تحليل الحساسية وتقديم الإجابات السليمة بشأن أسئلة ماذا لو ومن ثم يمكن تحديد الحلول البديلة لحل المشكلة.

- **دور نظم المعلومات المحاسبية في مرحلة تطبيق القرار ومتابعته:** في هذه المرحلة يتم تنفيذ القرار والذي يتطلب إقناع الأطراف المشاركة وتلك التي سوف تقوم بالتنفيذ فإن الأمر يحتاج إلى عمليات اتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار ومن ثم يمكن استخدام هذا النظام في إجراء هذه الاتصالات من خلال شبكات الحاسب الآلي[1].

[1] أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام،" **مرجع سبق ذكره"**، ص 386.

ثالثا: نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرارات

الشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (4): نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرار

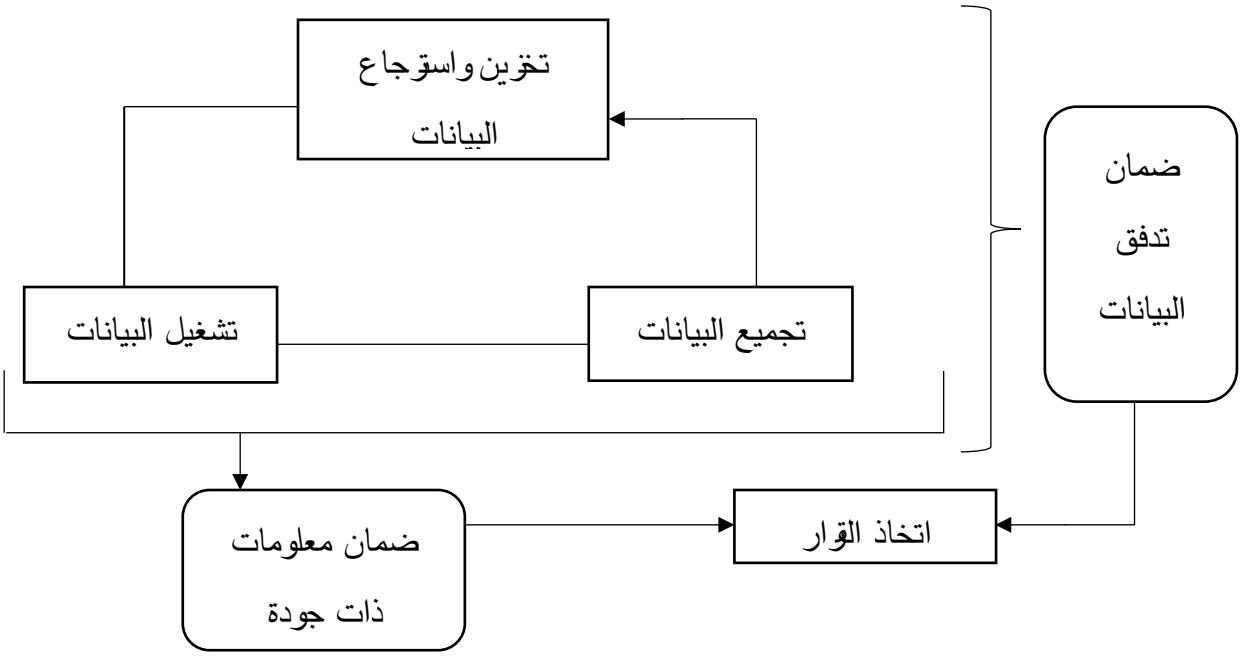

المصدر: من إعداد مناصريه إسماعيل، "**أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 29، 2013، ص 153.

رابعا: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

ترتبط فاعلية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما تحسنت جودة المعلومات كلما ازدادت فاعلية القرار.

وتبرز أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من خلال ما يلي:

- إن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرارات المتخذة، فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين أفضل البدائل، أي أن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.

- إن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة للأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من قرار أكبر ما يمكن، كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضا في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين وتنمية إدراكه وزيادة فعالية صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة وبالتالي صدور قرار رشيد.
- إن هناك اختلاف في المستويات الإدارية الثلاثة، ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة في كل مستوى.
- الاهتمام بتوجيه البحوث المحاسبية نحو الجوانب السلوكية المتعلقة بالكشف عن تأثير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تصرفات متخذي القرارات. أي معرفة سلوكيات متخذي القرار حيال استخدام المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية وكذلك السرعة المطلوبة في إعداد هذه التقارير وتسليمها في الوقت المناسب عند الطلب.

وأخيرا يتضح من خلال ما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات، حيث أن المؤسسات أصبحت تعتمد وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة[1].

[1] كحول صورية، "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، بسكرة،2017، ص476.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي

أ. دراسة (كريمة علي الجوهر، خديجة جمعة مطر،2016) بعنوان:

"دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي وإبراز علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالذكاء الاقتصادي.

وتم التوصل من خلالها إلى:

- أن نظام المعلومات للوحدات يعد موردا مهما للوحدات في عملية الذكاء الاقتصادي حيث تمثل مكونات نظام المعلومات البنية التحتية للذكاء الاقتصادي لما يقدمه من معلومات عن البيئة الداخلية.
- إن الذكاء الاقتصادي هو نظام معلومات يساعد الوحدات الاقتصادية من خلال تطبيقه.
- الإفادة من المعلومات التي يوفرها والتي تتناسب مع القرار المتخذ.
- يمكن عد الذكاء الاقتصادي من أهم نظم المعلومات المعاصرة التي يكون لها أثر على كافة مستوى الوحدات الاقتصادية المطبقة لهذا النظام.

ب. دراسة (أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، 2019) بعنوان:

" دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يمثل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دورا مهما على جميع المستويات وخاصة فيما يتعلق بتوفير المعلومات المحاسبية لمختلف متخذي القرار، ويحرص النظام على أن تتوفر في المعلومات المحاسبية خصائص أساسية تضمن جودتها.

إن من أهم النتائج المتوصل إليها:

- اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظام معلومات محاسبية فعال يعتمد على المقومات الحديثة ويحرص على الالتزام بالمبادئ والإجراءات والمعايير المحاسبية سيكون له مجموعة من الآثار على المعلومات المحاسبية بما ينعكس إيجابا على إخراجها بخصائص أساسية كالملائمة والموثوقية حيث تعتبر

الملائمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي يضمنها نظام المعلومات المحاسبية الفعال والتي من خلالها يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

ت. دراسة (بلباي حبيب، 2019) بعنوان:

"دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية وحتى الثقافية والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات المؤسسة التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية.
- الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاح عملية اتخاذ القرار اعتمادا على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المؤسسة.
- أهمية قيام المؤسسات بالتحديث المستمر ونشر معلومات محاسبية وخطط مستقبلية للمؤسسة وتقييم خططها مع مراعاة الوضع التنافسي للمؤسسة.

ث. دراسة (محمد فضل المولي عبد الوهاب حماد،2019) بعنوان:

" أثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطوير نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر التمويل المصرفي وأثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي وإمكانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر التمويل المصرفي.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- يجب تصميم نظام ترميز ائتماني يساعد في معرفة مدى التزام العميل وسير نشاطه المصرفي وتصميم نظام تقديم ضمانات أو رهونات تمكن من معرفة قدرة العميل على السداد في حالة العجز.
- لابد عند تنفيذ النظام يجب حساب نسب السيولة لمعرفة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة عليه وحساب نسب التداول لمعرفة قدرة العميل في مقابلة التزاماته المتداولة.
- كما لابد من حساب نسب السيولة لمعرفة قدرة المؤسسة العميل وحساب نسبة صافي رأس المال العامل لمعرفة قيمة الموجودات السائلة للعميل وحساب نسبة صافي الربح لمعرفة كفاءة العميل عند بدء تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: دراسات تطبيقية لعملية اتخاذ القرار

أ. دراسة (فلاح حمود شرار المطيري، 2010) بعنوان:

"الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية"

هدفت هذه الدراسة إلى لكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0,05).
- هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0,05).
- تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض عند مستوى (0,05).
- تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0,05).
- هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل، لقائمة التغير في حقوق الملكية، لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية، المدفوعات النقدية، المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0,05).

ب. دراسة (دليلة دادة، نوال بي عمارة،2018) بعنوان:

"أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال أثر المعلومات المحاسبية ومستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان.

ت. دراسة (شلابي عمار، تريرات أيمن،2021) بعنوان:

"أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري"

هدفت الدراسة إلى إبراز جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية في اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك لما لجودة المعلومات المحاسبية من أهمية في اتخاذ القرارات الصحيحة، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة باستبيان وجه إلى مدراء الأقسام والمسيرين الماليين على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة، حيث تم تحليل ومعالجة الاستبيان باستخدام برنامج spss النسخة24.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة تعطي أهمية كبيرة لجودة المعلومات المحاسبية وتأثير هذه الأخيرة على قراراتها بشكل عام وعلى قرارها الاستثماري بشكل خاص كما تبين أن موثوقية المعلومات المحاسبية أكثر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية تأثير في اتخاذ القرار الاستثماري.

المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار

أ. دراسة (كحول صورية، 2017) بعنوان:

" دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المعلومات في تحسين اتخاذ القرارات وكيفية الاستفادة منها واستخدامها من طرف متخذي القرارات وذلك من خلال الخصائص التي تتوفر عليها المعلومات المحاسبية.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن للمعلومات المحاسبية دور كبير ومهم بالنسبة لمتخذي القرار وذلك من خلال تلبية متطلباتهم وهذا ما ينعكس بدوره في تحسين اتخاذ القرارات التي يتخذونها.
- تمكن المعلومات المحاسبية متخذي القرارات من الاعتماد عليها وبشكل كبير في اتخاذ قراراتهم.
- تتسم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تساهم في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.
- إدا توفرت في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص فإنها تكون ذات منفعة ومفيدة في اتخاذ القرارات.
- تستمد المعلومات المحاسبية أهميتها ومكانتها من خلال مدى مساهمتها في عملية اتخاذ القرار.
- إن دقة وجودة المعلومات المحاسبية تعتبر بمثابة الأساس الذي تبنى عليه القرارات والتي تؤثر على نشاط المؤسسة.

ب. دراسة (لعياضي عبد الحكيم، 2019) بعنوان

"نظم المعلومات وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار لدى مدراء المركبات الرياضية"

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة العلاقة بين تدفق المعلومات وعملية اتخاذ القرار لدى مدراء المركبات الرياضية.
- العلاقة بين نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات لدى مدراء المركبات الرياضية.
- معرفة العلاقة بين مستوى نوعية المعلومات وعملية اتخاذ القرار.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباطية وإيجابية قوية بين تدفق المعلومات وعملية اتخاذ القرار من وجهة نظر مدراء المركبات الرياضية.
- وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين نظام المعلومات المستخدم وعملية اتخاذ القرار.

- وجود علاقة ارتباطية إيجابية وقوية بين مستوى نوعية المعلومات وعملية اتخاذ القرار.

ت. دراسة (كردوسي محمد، 2021) بعنوان:

"تأثير نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية"

هدف هذا المقال إلى تحليل درجة تأثير نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، خاصة في عصر العولمة المعلوماتية، حيث أصبح متخذ القرار ملزما في المؤسسات الاقتصادية في السعي وراء الحصول على معلومات محاسبية دقيقة التي تمكنه في بناء قرار دقيق وسليم، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا مهما داخل المؤسسة باعتباره كأداة للتحسين المستمر يتم استخدامه على نطاق واسع، ويعتبر اليوم عاملا يوفر القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسة.

ومن نتائج هذه الدراسة نجد:

- أن نظام المعلومات المحاسبي له دور واضح وفعال وتأثير معنوي في عملية اتخاذ القرار.
- كما يوفر نظام المعلومات المحاسبي للمستخدم مؤشرات رقابية كافية لتساعد الإدارة في اكتشاف الانحرافات وإجراء التحديد الدقيق لها وقدرته على وضع البدائل لمعالجتها.

ث. دراسة (مروة بوقدوم، 2021) بعنوان:

"قياس جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وعلاقته بتحسين اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين جودة نظام المعلومات المحاسبي وتحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي واختبار مدى وجود علاقة ارتباطية بين متغيري الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- بلغ مؤشر جودة نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة باورفول إنشاءات كبرى 80%، ما يدل على جودته.
- رغم نسبة الجودة العالية التي يمتاز بها نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة إلا أنها تفتقر إلى تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح، والتي تؤثر على قرارات المستخدمين الخارجيين.

- بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين جودة نظام المعلومات المحاسبي وتحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي 0,727 ما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين جودة نظام المعلومات المحاسبي وتحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي في المؤسسة.
- ومن أهمها أن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة يمتاز بنسبة عالية من الجودة، ما يساعد متخذي القرار في المؤسسة من اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تم استعراض عددا من الدراسات السابقة باللغة العربية، التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث تضمنت معظمها أحد متغيري الدراسة وفق تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث كما أنها طبقت في قطاعات مختلفة (صناعية، خدمية، مالية).

حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث: موضوع الدراسة والبيئة التي أجريت فيها (دراسة محلية) وتتشابه من حيث: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي وأدوات جمع البيانات المتمثلة أساسا في الاستبانة.

أما فيما يخص تميز الدراسة الحالية عن سابقتها فيكمن في: طبيعة مكان إجراء الدراسة، حيث لا توجد دراسات سابقة أجريت في البنك، وبالتالي اختلاف مجتمع الدراسة والمتمثل في فئة العاملين، كما تميزت هذه الدراسة من حيث عناصر نظام المعلومات المحاسبي التي تم اعتمادها في الدراسة، وبالتالي وجود اختلاف في الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

وفي الأخير نود الإشارة إلى نقص الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ قرار منح القرض.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أساسا فعالا بصفة عامة وبصفة خاصة الركيزة الأساسية لقيام أي بنك وذلك بإدخال البيانات إلى النظام المحاسبي محمولة على مستندات فهذه الأخيرة تعتبر وسائط لحل البيانات ،حيث يتم معالجتها من خلال تحويل البيانات المالية إلى معلومات مناسبة وإخراجها في شكل مجموعة القوائم المالية وتقارير محاسبية، وعليه فإن نظام المعلومات المحاسبية يلعب دورا رئيسيا من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيدا وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على المعلومات ملائمة من بينها المعلومات المحاسبية، وقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة في البنوك من ناحية منح القروض، كما تم التطرق أيضا إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرار منح القرض باللغة العربية .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية، وذلك بتحليل نتائج الاستبانة والتعليق عليها والتأكد من صدقها واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بواسطة البرنامج الإحصائي spss لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية لعينة الدراسة، وبعد ذلك نقوم بعرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يستعرض المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة ويضم مطلبين، المطلب الأول حول نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المطلب الثاني يضم أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ويضم ثلاث مطالب، المطلب الأول حول طريقة ومتغيرات الدراسة الميدانية، المطلب الثاني حول اختبار أداة الدراسة، أما بالنسبة للمطلب الثالث فيتناول أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة، في حين يستعرض المبحث الثالث عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها، المطلب الأول يتضمن تحليل خصائص مجتمع الدراسة، المطلب الثاني حول تحليل عبارات محاور الدراسة، أما المطلب الثالث فيتضمن اختبار نموذج الدراسة والمطلب الرابع يتضمن اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

بنك الفلاحة التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية، له دورا فعالا وهاما في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق منح القروض بمختلف أصنافها للمتعاملين الاقتصاديين، وسنتطرق فيما يلي إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعريف هذا البنك، مرورا بأهم المهام والأهداف التي يقوم عليها وفي الأخير سنعرض الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هو بنك يختص في تمويل النشاطات الزراعية والحرف إضافة إلى كونه بنك ودائع يقرض الأموال بآجال مختلفة وكذا يمنح قروض مختلفة متوسطة الأجل ويعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية من خلال منحه تسهيلات إقراضية.

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة خصائص أهمها:

- **بنك تجاري:** لأنه يعتمد على جمع ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة وإعادة استثمارها.
- **بنك مساهمة:** في المراحل الأولى من إنشاءه قدر رأس ماله 1000000000دج مقسمة إلى 1000 سهم والقيمة لكل سهم تبلغ 1000000دج التي تحوزها صناديق المساهمة التالية:
  - الصناعة الزراعية والغذائي في حدود:350سهم.
  - وسائل التجهيز في حدود 350سهم.
  - خدمات في حدود 200سهم.
  - بنك عام تعود ملكية رأسماله إلى الدولة.
  - بنك متفرع حاليا ويبلغ عدد الوكالات 300و كانت على مستوى التراب الوطني و39 مديرية جهوية إضافة إلى أنه يشغل حوالي 7000عامل موزعين على مستوى هده الوكالات والمديريات.

أ. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري، مالي، وطني، وهو أداة من أدوات السياسة الحكومية، والتي ترمي للمشاركة في تنمية القطاع الفلاحي والعالم الريفي، تأسس في 15 جمادى الأول

1402 الموافق ل 13 مارس1982 بمقتضى المرسوم 206.82، وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، التعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988الى شركة مساهمة يقدر رأس مالها حاليا 33مليار دينار جزائري، وبميزانية قدرت أواخر سنة 1999 ب426 مليار دينار، مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض المؤرخ في14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغيه من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني أكثر من 300 وكالة .

كما سنتطرق إلى تعريف المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل– لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

المجمع الجهوي للاستغلال هو مديرية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، موزعة على مستوى التراب الوطني (41مجمع)، أصبحت مختصة في تمويل الأنشطة الفلاحية فقط بعد سنة 2005، تقدم هده المجمعات مهمة، تنظيم، مساعدة، ومراقبة الوكالات المصرفية، وغالبا ما تكون هده المجمعات ولائية، حيث تعمل في ظل الصلاحيات المخولة لها بدراسة مختلف قضايا القروض، التي تجاوزت مستوى صلاحيات الوكالات الموجودة على مستوى الولاية الموجودة فيها.

حيث يقوم المجمع الجهوي للاستغلال جيجل بالمراقبة والإشراف على 5 وكالات موزعة كما يلي: وكالة جيجل، وكالة تاكسنة، وكالة الميلية، وكالة العوانة، وكالة الطاهير.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجدرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أ. وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية وتطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا وتمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.
- تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة من خلال تمويل المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية.
- وفي إطار سياسة الإقراض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القروض وتحديد ضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة مناسب.

ب.أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- المساهمة في زيادة الدخل القومي.
- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثورة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات
- العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الفلاحية والمقاولاتية وتدعيم الشباب.
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل القروض في جدب موارد إضافية.
- إعادة تمركز البنك بهدف التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل خاصة في القطاع الفلاحي والصيد البحري.

المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة

من خلال هذا المبحث وقبل الخوض في عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، نستعرض طريقة جمع البيانات، وكذا الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليلها.

المطلب الأول: طريقة ونوع أداة الدراسة

في هذا المطلب سنتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها.

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد التي لها علاقة بمنح القروض للعملاء في البنك، والمتمثلة في المدير، نائب المدير، ومجموعة من الموظفين الذين لهم علاقة بمنح القرض في البنك، حيث أجريت هذه الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– وفروعه بجيجل.

وقد تم تحديد عينة الدراسة في البنوك ب 42 عينة أي ما يعادل 42 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد استبانتان لعدم توافقهما مع الشروط وعدم الإجابة على جميع الأسئلة وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة هو 40 استبانة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تعد الاستبانة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، حيث قمنا باستعمالها كوسيلة رئيسية للتحليل والكشف عن أراء الموظفين الإداريين حول نظام المعلومات المحاسبي وتأثيره على عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنك، وقد تضمنت الاستمارة الموزعة مجموعة من العبارات تهدف من ورائها إلى معرفة مختلف الجوانب الشخصية والمهنية للمبحوثين من تحديد خصائص المجتمع، وكذا معرفة أبعاد معينة تتمحور حول أثر نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ قرار منح القرض بهذا البنك.

ثالثا: أداة الدراسة

تتمثل أساسا في الاستبانة وتتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أية ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي، وقد صممنا الاستبانة كأداة لجمع البيانات وهذا نظرا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة الموجهة لأفراد مجتمع الدراسة.

وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث محاور أو أقسام:

المحور الأول: ويتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، المتمثلة في(السن، الجنس، المؤهل التعليمي، الأقدمية في المؤسسة، نوع العقد، مكان العمل في المؤسسة).

المحور الثاني: ويحتوي على (15) عبارة للتعرف على نظام المعلومات المحاسبي ويحتوي على الأبعاد التالية:

- **البعد الأول:** أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.
- **البعد الثاني:** أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل.

المحور الثالث: ويضم (6) عبارات للتعرف على واقع عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR» بجيجل.

ولتحديد قيم المتوسط الحسابي إلى أي مجال ينتمي نقوم بحساب المدى RANGE

* المدى: أكبر قيمة – أصغر قيمة =5−1=4.
* طول الفئة= قسمة المدى على عدد الفئات=5/ 4= 0.8.

ومن أجل قياس درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة حول عبارات محوري نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرار منح القرض في البنك تم استخدام مقياس "ليكارث LIKERT" الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح مقياس ليكارث الخماسي

درجات القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5
الفئات	[1,80-1]	[2,60 -1,81]	[3,40 -2,61]	[4,20 -3,41]	[5-4,21]
درجة الموافقة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مقياس" LIKERT" الخماسي

رابعا: نموذج الدراسة بالاستبانة:

لتوضيح مشكلة وأبعاد الدراسة وتحقيق أهدافها، لابد من بناء نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرات، والشكل التالي يوضح النموذج الافتراضي للدراسة.

الشكل رقم (05): النموذج الافتراضي للدراسة

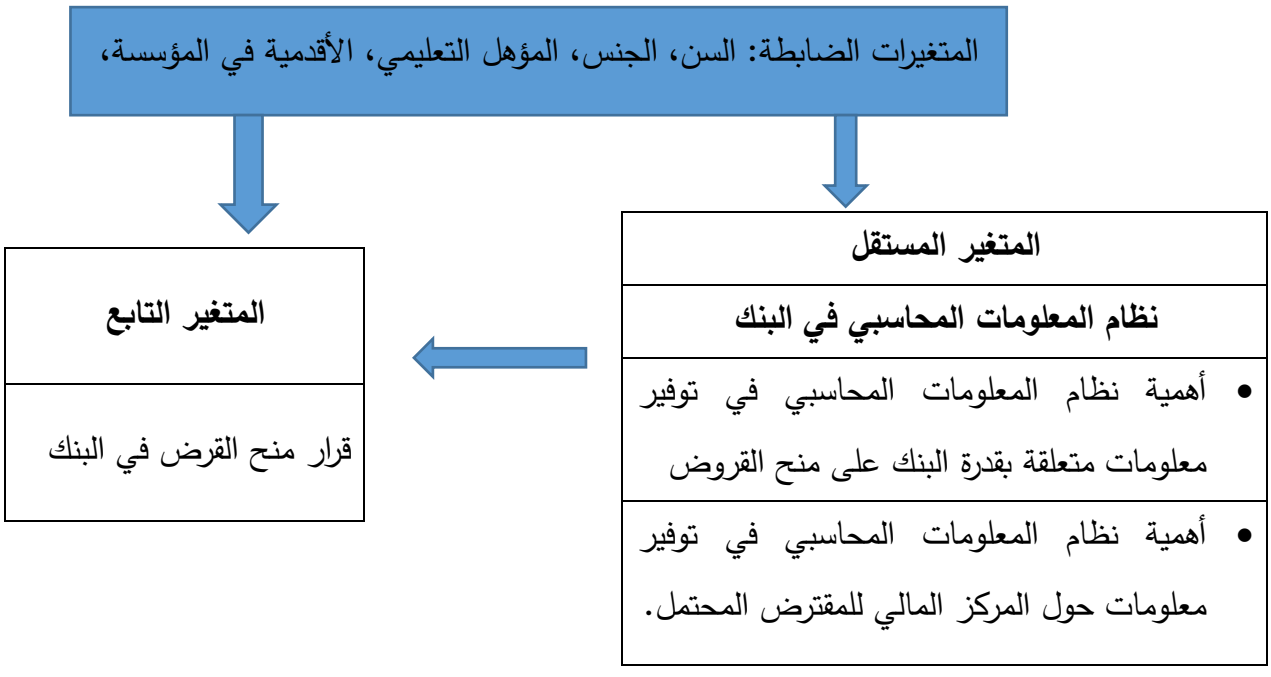

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الأدبيات التي تم الاطلاع عليها

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين:

متغير مستقل: يتمثل في نظام المعلومات المحاسبي

متغير تابع: يتمثل في اتخاذ قرار منح القرض، ويمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة الآتية:

$$Y=ax+b$$

حيث أن:

X: يمثل المتغير المستقل (نظام المعلومات المحاسبي)

Y : يمثل المتغير التابع (اتخاذ قرار منح القرض)

الجدول رقم (02): يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها:

الرقم	العنوان	عدد الفقرات
1	نظام المعلومات المحاسبي في البنك	15
2	قرار منح القرض في البنك	6
3	المجموع	21

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: اختبار جودة أداة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب اختبار أداة الدراسة، من حيث صدقها وثباتها.

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

وللتأكد من مدى قدرة أداة الدراسة على مقياس ما وضعت لأجله، تم الاعتماد في دراستنا على نوعين من الصدق هما:

أ. الصدق أو الاتساق الظاهري للاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة قادرة على انجاز وقياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها **(أنظر الملحق رقم 2).**

ب. الصدق الداخلي لعبارات الاستبانة

من أجل التأكد من الصدق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معامل الارتباط بيرسون، وذلك لمعرفة مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه، حيث قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحاور والدرجة الكلية للمحور نفسه**(أنظر الملحق رقم 3-1).**

- **الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في البنك**

الصدق الداخلي لعبارات البعد الأول للمحور الثاني: "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض"

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي للعبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض من محور نظام المعلومات المحاسبي في البنك.

الجدول رقم (03): الصدق الداخلي لعبارات البعد الأول "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض"

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط r مع البعد	مستوى المعنوية
01	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة حول المركز المالي للبنك.	0,464**	0,003
02	نظام المعلومات المحاسبي يوفر تقارير مالية مهمة في اتخاذ	0,771**	0,000

	قرارات حول منح القروض		
03	توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المعلومات المنبثقة من نظام المعلومات المحاسبي	0,506**	0,001
04	توجد استفادة ملموسة من المعلومات والتقارير في اتخاذ القرارات فيما يخص منح القروض للزبائن	0.278	0.083
05	يعمل نظم المعلومات المحاسبية على تسهيل عمليات الاتصال بين المكلفين باتخاذ قرارات الإقراض	0,774**	0,000
06	يساعد الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تخفيض تكاليف اتخاذ قرارات الإقراض	0,833**	0,000
07	يتصف نظم المعلومات المحاسبية في البنوك بالسهولة واليسر في توفيرها للمعلومات اللازمة لمنح القرض	0,605**	0,000
08	يساهم نظام المعلومات في تقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات منح القروض في الوقت المناسب	0,808**	0,000
09	تمكن المعلومات المحاسبية من إمكانية المقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك	0,831**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات(spss) **دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,05)

يتضح من نتائج الجدول رقم (03) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ومعنوية بين كل عبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض والمحور التي تنتمي إليه، ماعدا العبارة الرابعة التي تم إدراجها، وقد تراوحت بين (0,278) للعبارة الرابعة في حدها الأدنى و (0,831) في حدها الأعلى للعبارة التاسعة وهذا ما يدل على قوة التماسك الداخلي لعبارات هذا البعد الذي احتفظ بكامل العبارات كما هي لأنها حققت الهدف من وجودها في هذا المحور.

كما أن مستوى المعنوية لكل منها أقل من المستوى المحدد مسبقا في هذه الدراسة (α=0,05)وهذا يعني أن بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لعبارات البعد الثاني من المحور الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل.**

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل من محور نظام المعلومات المحاسبي في البنك.

الجدول رقم (04): الصدق الداخلي لعبارات بعد " بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل"

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط r مع البعد	مستوى المعنوية
10	توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المركز المالي لطالب القرض.	0.699**	0.000
11	يتم الاعتماد على قائمة المركز المالي في عملية اتخاذ قرار الإقراض.	0.616**	0.000
12	يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما بنسبة معتبرة على المعلومات التي يتيحها نظام المعلومات المحاسبي الخاص به.	0.735**	0.000
13	يتم حساب المؤشرات المالية التي تعكس الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتعلق به.	0.785**	0.000
14	يعرض نظام المعلومات المحاسبي ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله.	0.708**	0.000
15	يسمح نظام المعلومات المحاسبي بالموائمة بين إجمالي الائتمانيات الممنوحة للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.	0.637**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)   ** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة(0,05)

يتضح من نتائج الجدول رقم (04) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ومعنوية بين كل عبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل والمحور الذي تنتمي إليه، وقد تراوحت بين (0,616) للعبارة (11) في حدها الأدنى و (0,785) للعبارة (13) في حدها الأعلى وهذا ما يدل على قوة التماسك الداخلي لعبارات هذا البعد الذي احتفظ بكامل العبارات كما هي لأنها حققت الهدف من وجودها في هذا البعد.

كما أن مستوى المعنوية لكل منها أقل من المستوى المحدد مسبقا في هذه الدراسة ($\alpha=0.05$) وهذا يعني أن عبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لأبعاد المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في البنك**

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار صدق نظام المعلومات المحاسبي في البنك

الجدول رقم (05): الصدق الداخلي لأبعاد محور نظام المعلومات المحاسبي في البنك

رقم البعد	البعد	معامل الارتباط r مع البعد	مستوى المعنوية
01	بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض"	0.932**	0.000
02	بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل	0.865**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss) ** دال احصائيا عند مستوى الدلالة (0,05)

يتبين من الجدول رقم (05) ان جميع الأبعاد لمحوري الدراسة حققت ارتباطات دالة احصائيا مع الدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه، مما يدل على أن الاستبانة في صورتها النهائية تتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، وعلى ذلك فإن جميع عبارات وأبعاد المحور تشترك في قياس المحور الذي وضعت لأجله أفراد العينة بحيث تتراوح بين (0,865) للبعد الثاني و(0,932) للبعد الأول وهي جميعها موجبة، كما

أن مستوى المعنوية لكل منها أقل من المستوى المحدد مسبقا لهذه الدراسة وهذا يعني أن المحور صادق لما وضع لقياسه وبالتالي إمكانية تطبيقه واستخدامه.

- **الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث**

الجدول رقم (06): الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث: قرار منح القرض في البنك

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
16	تستخدم المعلومات المتوفرة حول المركز المالي في اتخاذ القرارات فيما يخص منح القروض من عدمه.	0,739**	0,000
17	عند اتخاد قرارات متعلقة بمنح القروض يعتمد بشكل كبير على التقارير والمعلومات المالية المتوفرة من الأنظمة المحاسبية المالية.	0,736**	0,000
18	الخبرة ضرورية لاتخاذ قرار منح القرض.	0,550**	0,000
19	المعلومات المالية المتوفرة في البنك تتناسب مع القرارات التي يتخذها المسؤولون حول منح القرض.	0,725**	0,000
20	تمكن المعلومات المحاسبية من إمكانية المقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك.	0,762**	0,000
21	يتم الاعتماد عل المؤشرات المالية بشكل كبير في عملية منح القروض.	0,766**	0 ,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss) ** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,05)

يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث مع المحور الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة (0,05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من (0,05)، كما أن معاملات الارتباط موجبة مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين جميع فقرات المحور الثالث وبين الدرجة الكلية.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

ويقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الأخير نفس النتيجة حتى ولو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، بمعنى الاستقرار في نتائجه.

ومعامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد، ومن الناحية المثالية يجب أن تكون قيمته أعلى من (0,6) وكلما كان أعلى كان أفضل.

لذا تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لتحديد نسبة الثبات لأبعاد ومحاور الاستبانة بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الكلي للاستبانة، وقد تم الاعتماد على المقياس التالي في الحكم على مستويات معاملات الثبات.

- من 0.6 إلى 0.7 تكون درجة الثبات مقبولة.
- من 0.71 إلى 0.8 تكون درجة الثبات عالية جدا.
- أكثر من 0.8 تكون درجة الثبات عالية جدا.

وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل الارتباط ألفا كرونباخ (**أنظر الملحق 3-2**) والنتائج موضحة كالتالي:

معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثاني للاستبانة

الجدول رقم (07): معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد محور نظام المعلومات المحاسبي في البنك

أبعاد نظام المعلومات المحاسبي في البنك	رقم العبارة	معامل الثبات ألفا كرونباخ	درجة الثبات
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض	من 1 إلى 9	0.874	درجة الثبات عالية جدا
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض	من10 إلى 15	0.847	درجة الثبات عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات (spss)

نلاحظ من الجدول السابق أن:

- معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض فاق 80%حيث بلغ 87,4%بمعنى أن معامل ثبات البعد الأول يتمتع بدرجة ثبات عالية جدا.
- معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض فاق 80% حيث بلغ 84,7% بمعنى أن معامل ثبات البعد الثاني يتمتع بدرجة ثبات عالية.

معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

جدول رقم (08): معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

الرقم	المحور	معامل الثبات ألفا كرونباخ	درجة الثبات
01	نظام المعلومات المحاسبي في البنك	0,895	درجة الثبات عالية جدا
02	قرار منح القرض في البنك	0.858	درجة الثبات عالية جدا
03	الثبات الكلي	0,684	درجة الثبات مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات (spss)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

– معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول (نظام المعلومات المحاسبي في البنك) فاق 80%حيث بلغ 89% بمعنى أن معامل ثبات المحور الأول يتمتع بدرجة ثبات عالية جدا.

– معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الثاني (قرار منح القرض في البنك) فاق 80% حيث بلغ 85% بمعنى أن معامل ثبات المحور الثاني يتمتع بدرجة عالية جدا من الثبات.

– كما نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ الكلي قد بلغ 68,4% مما يدل على أن درجة الثبات مقبولة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

من خلال ما سبق يتضح أن أداة الدراسة (الاستبانة) تتمتع بدرجة ثبات عالية جدا مما يمكننا من استخدامها لتحقيق أداة الدراسة.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارا بالرمز (spss) وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات الاجتماعية (statistical package for social sciences) إلى الحاسب الآلي، كما تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

أولا: المدى

من أجل تحديد طول فئات مقياس ليكارت Likert الخماسي المستخدمة في المحورين الثاني والثالث من الاستبانة، تم حساب **المدى**[1] الذي يعتبر من أسهل وأبسط مقاييس التشتت وقد تم توضيحه سابقا.

ثانيا: معامل الارتباط بيرسون Pearson

يستخدم في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة) بين متغيرين واتجاه هذه العلاقة وتتراوح قيمة الارتباط بين (1−) و(1+) والإشارة الموجبة تعني علاقة طردية والسالبة علاقة عكسية[2]. حيث قمنا باستخدامه لمعرفة درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كما يستخدم هذا الأسلوب الإحصائي لمعرفة معامل ارتباط كل عبارة بالنسبة لمتوسط مجموع العبارات، أي التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: معامل الثبات ألفا كرونباخ alpha Cronbach

يستخدم هذا المعامل لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، يعتبر هذا المعامل من أهم مقاييس الثبات والاتساق الداخلي، فهو يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، وبالنسبة للإحصائيات المقبولة له هي 60%.

---

[1] **المدى**:" هو الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في التوزيع الإحصائي، أو هو الفرق بين الحد الأعلى للفئة الأخيرة والحد الأدنى للفئة الأولى".

أنظر: جلاطو جلالي، "**الإحصاء مع تمارين محلولة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص70.

[2] أسامة ربيع أمين، "**التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة**"، قسم الإحصاء، القاهرة، 2008، ص:81.

رابعا: التكرارات والنسب المئوية

تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا تحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان[1].

خامسا: الوسط الحسابي:

من أكثر المقاييس الإحصائية انتشارا، وذلك لفائدته الكبيرة وسهولته، فكثيرا ما تتم المقارنة بين المتغيرات والأشياء، لكن هذه المقارنات ترتكز أكثر على المتوسط الحسابي لأنه حلقة الوصل التي تتوسط المجموعة في قيمتها فتقارن به القيم الكبيرة والقيم الصغيرة لتتضح الفروق، ويحسب الوسط الحسابي عن طريق جمع الدرجات وقسمتها على عددها[2].

سادسا: الانحراف المعياري

يعد الانحراف المعياري من أكثر مقاييس التشتت استخداما، فهو يشير إلى درجة مقدارها بعد المشاهدات عن المتوسط الحسابي[3].

ويتم إتباع القاعدة التالية في تحليل نتائج الانحراف المعياري:

أ. **الانحراف المعياري أقل من 1:** يشير إلى تركيز الإجابات وعدم تشتتها عن الوسط الحسابي، ويعني ذلك تقارب إجابات أفراد العينة.

ب. **الانحراف المعياري أكبر أو يساوي 1:** يشير إلى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي، ويعني ذلك تباين وتباعد إجابات أفراد العينة.

---

[1]عبد الفتاح علاوي، "**أثر التغيير التنظيمي على أداء الموارد البشرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص259.

[2]علي بن محمد الجمعة، "**مدخل إلى علم الإحصاء**"، محاضرات مادة الإحصاء العام، السداسي الثاني، 2016، ص27.

[3]ربحي مصطفى عميان، وعثمان محمد غنيم، "**مناهج وأساليب البحث العلمي**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان،2000، ص161.

سابعا: الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

يتناول الانحدار الخطي البسيط العلاقة بين متغيرين تابع ومستقل أما الانحدار المتعدد يأخذ بعين الاعتبار متغيرين أو أكثر، وقد تم الاعتماد على هذه النماذج في اختبار الفرضيات حيث تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد في الفرضية الرئيسية الأولى[1].

ثامنا: اختبار تحليل التباين الأحاديONE WAY ANALYSIS OF ANOVA

تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة، التي تتمحور حول وجود فروق في متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا التعرف على أثر نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض، ومن أجل الوصول إلى ذلك نقوم بتفريغ إجابات أفراد عينة الدراسة ومناقشتها، وقد تضمن الاستبيان بيانات نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية وسيتم التطرق إليها ومناقشتها وفقا للجداول التالية:

المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص بيانات أفراد العينة الشخصية

من خلال هذا المطلب نسعى إلى معرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وهي: السن، الجنس، المؤهل التعليمي، الأقدمية في المؤسسة، نوع العقد، مكان العمل في المؤسسة **(أنظر الملحق 3-3).**

[1] أسامة ربيع أمين، مرجع يبق ذكره، ص: 103.

أولا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	19	%47.5
أنثى	21	%52.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بشكل واضح أن نسبة الإناث العاملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل– يفوق نسبة الذكور حيث بلغ عدد الإناث 21 موظفة أي ما نسبته 52,5% وعدد الذكور 19 موظف أي ما نسبته 47,5% من العدد الإجمالي لعينة لدراسة، وهذا ما يدل على تفوق الجنس الأنثوي في البنوك في المصالح التابعة للقروض، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

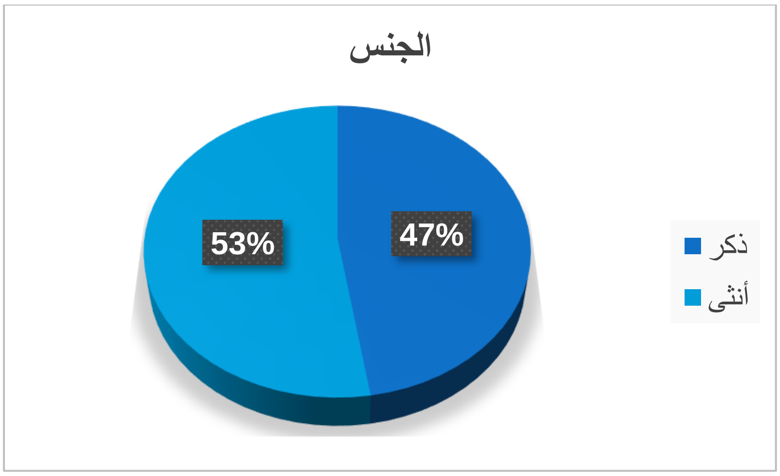

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب السن

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	6	%15
من30 سنة إلى 40 سنة	8	%20
من 41 سنة إلى 50 سنة	14	%35
من 51 سنة فأكثر	12	%30
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

يتضح من نتائج الجدول أن أغلبية العمال تتراوح أعمارهم من 41 سنة إلى 50 سنة حيث بلغ عددهم 14 فردا أي ما نسبته 35%، وتليها الفئة العمرية من 51 سنة فأكثر والتي بلغ عددها 12فردا أي ما نسبته 30%، في حين جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 30 سنة إلى 40سنة بنسبة 20% والتي بلغ عدد أفرادها 8 أفراد، أما في المرتبة الأخيرة كانت الفئة العمرية أقل من 30 سنة التي بلغ عدد أفرادها 6 أفراد بنسبة 15% ، ما يدل هذا على أن نسبة الكهولة هي الغالبة في مصالح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

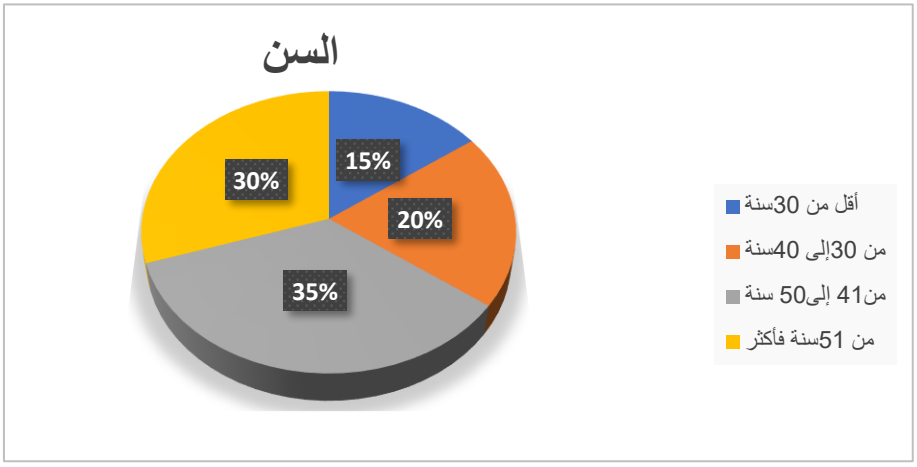

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل التعليمي

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة
جامعي	22	%55
دراسات عليا	13	%32.5
تقني سامي	4	%10
دكتوراه	1	%2.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة لديهم المؤهل العلمي جامعي حيث بلغ عددهم 22 أي ما يعادل 55% من العينة، ليأتي بعده مستوى دراسات عليا أي ما يعادل 32.5% من العينة، ثم يليها مستوى تقني سامي الذي بلغ عددهم 4 ما يعادل 10% من العينة، وفي الأخير يأتي مستوى دكتوراه الذي بلغ عددهم 1 بنسبة 2.5% من العينة، وعليه يمكننا الخروج بمحصلة مفادها أن العينة المدروسة مؤهلة علميا، وهذا ما يمكنها من إنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

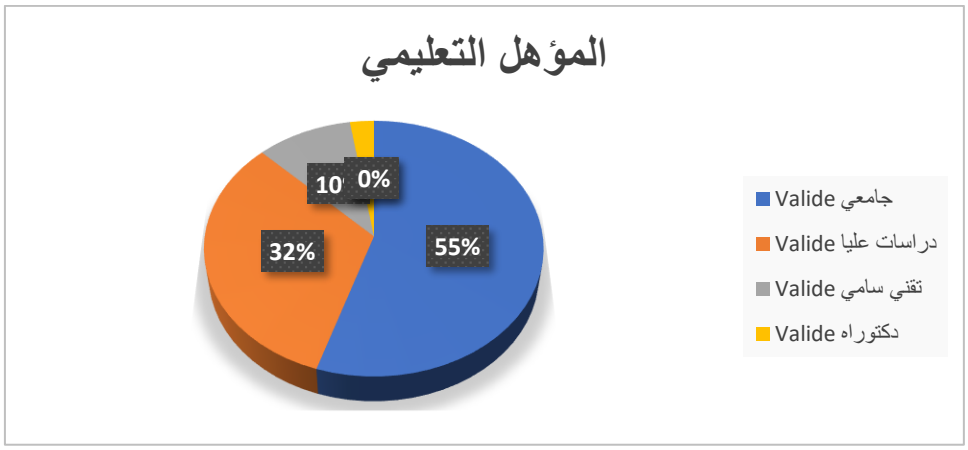

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المؤسسة.

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المؤسسة

الأقدمية في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	07	%17.5
من 6 إلى 10 سنوات	08	%20
من 11 إلى 15 سنة	03	%7.5
من 16 سنة فما فوق	22	%55
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكثر أفراد العينة الذين لهم أقدمية تتراوح من 16سنة فما فوق والبالغ عددهم 22 فردا بنسبة55% في البنوك التجارية في حين أن 08 أفراد لهم أقدمية مهنية من 06 إلى 10سنوات بنسبة 20%، ونسبة 17.5% من أفراد عينة تكون أقدميتهم أقل من 5 سنوات البالغ عددهم 07 أفراد تليهم فئة من 11إلى 15 سنة ويقدر عددهم 3 أفراد بنسبة 7.5%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في المؤسسة

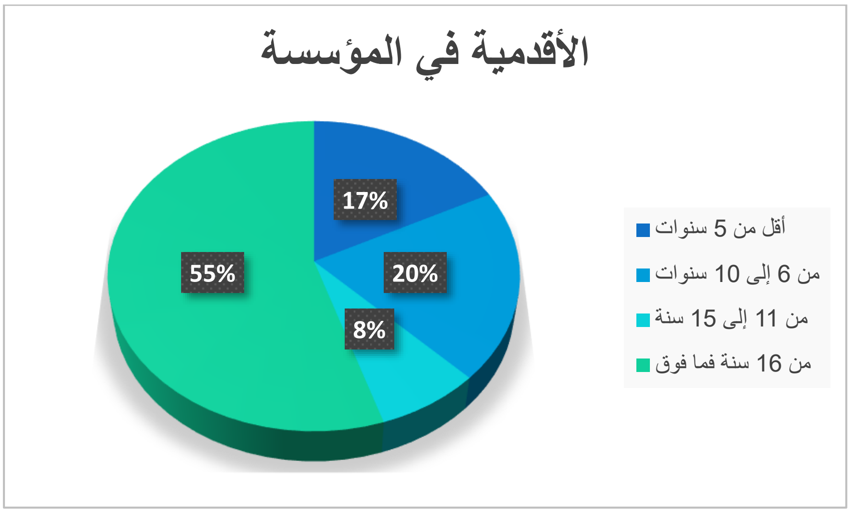

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب نوع العقد:

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب نوع العقد:

نوع العقد	التكرار	النسبة المئوية
دائم	36	%90
مؤقت	04	%10
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العقود الدائمة تتضمن أكبر نسبة حيث بلغ عددها 36 عقدا ما نسبته90%،تليها العقود المؤقتة البالغة عددها4 عقود بنسبة 10%، ما يدل على أن أغلب عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتمتعون بعقود دائمة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب نوع العقد

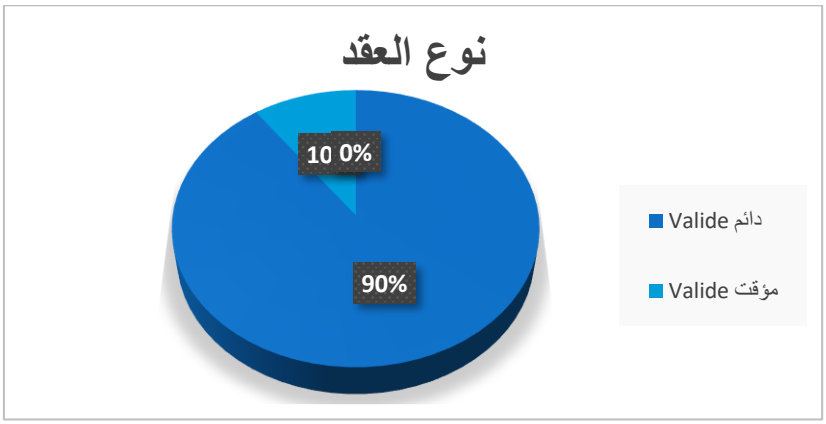

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

سادسا: توزيع أفراد عينة حسب مكان العمل في المؤسسة:

الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل في المؤسسة:

مكان العمل في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
مصلحة القروض والتجارة الخارجية	17	%42.5
مصالح أخرى	22	%55

مصلحة المحاسبة	01	%2.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى المصالح الأخرى الذين بلغ عددهم 22فردا بنسبة 55%، تليها مصلحة القروض والتجارة الخارجية البالغ عددهم 17 فردا بنسبة 42.5% في الأخير تأتي مصلحة المحاسبة التي تحتوي على فردا واحدا بنسبة 2.5%. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل في المؤسسة

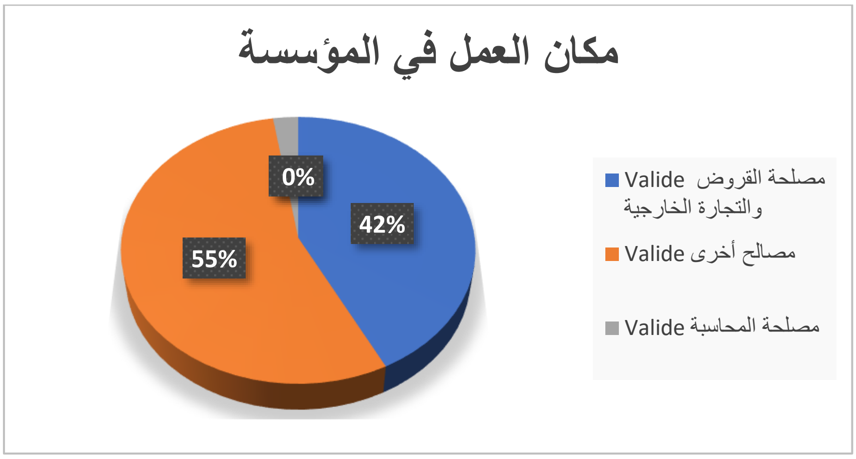

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بأبعاد نظام المعلومات المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -جيجل-

من أجل التعرف على مستوى نظام المعلومات المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -جيجل- ينبغي أولا معرفة مستويات الأبعاد المكونة له(أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل)، وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري(**أنظر الملحق رقم3-4**).

أولا: عرض وتحليل النتائج الخاصة ببعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.

لمعرفة مستوى بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.

رقم العبارة	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
01	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة حول المركز المالي للبنك.	0,620	4,23	مرتفع جدا	01
02	نظام المعلومات المحاسبي يوفر تقارير مالية مهمة في اتخاذ قرارات حول منح القروض.	0,687	4,20	مرتفع جدا	03
03	توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المعلومات المنبثقة من نظام المعلومات المحاسبي.	0,686	4,13	مرتفع	06
04	توجد استفادة ملموسة من المعلومات والتقارير في اتخاذ القرارات فيما يخص منح القروض للزبائن.	0,564	4,20	مرتفع جدا	02
05	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تسهيل عمليات الاتصال بين المكلفين باتخاذ قرارات متعلقة بمنح القرض.	0,778	4,10	مرتفع	07
06	يساعد الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تخفيض تكاليف اتخاذ قرارات الإقراض.	0,816	4,00	مرتفع	09
07	تتصف نظم المعلومات المحاسبية في البنوك بالسهولة واليسر في توفيرها للمعلومات اللازمة لمنح القرض.	0,687	4,20	مرتفع جدا	04
08	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات منح القروض في الوقت المناسب.	0,829	4,07	مرتفع	08
09	تمكن المعلومات المحاسبية من إمكانية المقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك.	0,686	4,13	مرتفع	05

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	**0,473**	**4,138**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه، أن مستوى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض لدى أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض (4,138) وهو ينتمي إلى الفئة [3,41–4,20] التي تشير إلى الخيار الموافق المقابل للمستوى المرتفع.

كما يتضح من نتائج الجدول أن الانحراف المعياري الكلي لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض بلغ(0,473) وهو أقل من الواحد، مما يشير إلى وجود تشتت منخفض في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (15)، أن العبارة رقم (01) تحصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4,23)، وبانحراف معياري قدره (0,620)، ما يعني أن مستوى إجابات أفراد العينة لهذا المتغير اتجهت نحو الاتفاق بدرجة مرتفعة جدا، تليها العبارة رقم (04) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4,20)، وبانحراف معياري قدره (0,564)، فأغلبهم موافقون بدرجة مرتفعة جدا.

فيما جاءت العبارتين (02) و(07) في المرتبة الثالثة والرابعة بمتوسط حسابي قدره (4,20)، وبانحراف معياري قدره (0,687) على التوالي، ما يدل أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على اتصاف نظام المعلومات المحاسبي بالسهولة واليسر وتوفيره تقارير مالية مهمة في اتخاذ القرارات حول منح القروض.

في حين العبارة (09) و(03) و(05) في المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي بمتوسط حسابي قدره (4,13) (4,13) و(4,10)، وبانحراف معياري قدره (0,686) (0,686) و (0,778)، ما يدل أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على كون نظام المعلومات المحاسبي له ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتسهيل عمليات الاتصال بين المكلفين باتخاذ القرارات كما يقوم بالمقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك.

لتأتي في المرتبة الأخيرة العبارتين (08)و (06) بمتوسط حسابي قدره (4,07) و(4,00)، وبانحراف معياري قدره (0.829) و(0,816) على التوالي ما يدل أن معظم أفراد عينة الدراسة وافقوا بنسبة مرتفعة.

ثانيا: عرض وتحليل النتائج الخاصة ببعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل.

لمعرفة مستوى بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل".

رقم العبارة	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
10	توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المركز المالي لطالب القرض.	0,81	4,10	مرتفع	03
11	يتم الاعتماد على قائمة المركز المالي في عملية اتخاذ قرار الإقراض.	0,744	3,90	مرتفع	06
12	يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما بنسبة معتبرة على المعلومات التي يتيحها نظام المعلومات المحاسبي الخاص به.	0,723	4,13	مرتفع	02
13	يتم حساب المؤشرات المالية التي تعكس الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتعلق به.	0,679	4,00	مرتفع	04
14	يعرض نظام المعلومات المحاسبي ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله.	0,768	3,97	مرتفع	05

15	يسمح نظام المحاسبي بالمواءمة بين إجمالي الائتمانيات الممنوحة للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.	0,70	4,15	مرتفع	01
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**0,513**	**4,041**		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه، أن مستوى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل لدى أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل (4,04) وهو ينتمي إلى الفئة [3,4−4,20] التي تشير إلى الخيار الموافق للمستوى المرتفع.

كما يتضح من نتائج الجدول أن الانحراف المعياري الكلي لبعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل بلغ (0,513) وهو أقل من الواحد مما يشير إلى وجود تشتت منخفض في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (16)، أن العبارة رقم (15) تحصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4,15) بانحراف معياري قدره(0,7)، ما يؤكد بأن مستوى إجابات أفراد العينة لهذه المتغيرات اتجهت نحو الاتفاق بدرجة مرتفعة، تليها العبارة رقم (12) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(4,13)، وبانحراف معياري قدره (0,723) فأغلبهم موافقون بنسبة مرتفعة، فيما جاءت العبارتين (10) و(13) في المرتبة الثالثة والرابعة بمتوسط حسابي (4,10) و(4,00) وبانحراف معياري قدره (0,81) و(0,679)على التوالي، ما يدل أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون بنسبة مرتفعة.

فيما جاءت العبارتين (14) و(11) في المرتبتين الخامسة والسادسة بمتوسط حسابي قدر ب (3,97) و(3,90) وبانحراف معياري (0,768) و(0,744) على التوالي مما يدل أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون بنسبة مرتفعة.

ثالثا: النتائج الخاصة بمحور نظام المعلومات المحاسبي في البنك.

لمعرفة المستوى الكلي لنظام المعلومات المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–، تم حساب المتوسط الحسابي الكلي والانحراف المعياري الكلي لمحور نظام المعلومات المحاسبي في البنك، وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (17): المستوى الكلي لنظام المعلومات المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–

أبعاد نظام المعلومات المحاسبي في البنك	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.	0,473	4,138	مرتفع	1
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل.	0,513	4,041	مرتفع	2
الكلي	**0,441**	**4,10**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (spss)

تشير نتائج الجدول رقم (17) أن مستوى نظام المعلومات المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل– جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور نظام المعلومات المحاسبي في البنك (4,10)، وهو ينتمي إلى الفئة [3,41–4,20] التي تشير إلى الخيار موافق المقابل للمستوى المرتفع.

كما يتضح من نتائج الجدول أن الانحراف المعياري الكلي لمحور نظام المعلومات المحاسبي في البنك بلغ (0,441) وهو أقل من الواحد، مما يشير إلى وجود تشتت منخفض في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (17) يمكن أيضا ترتيب أبعاد نظام المعلومات المحاسبي ترتيبا تنازليا حسب متوسطاته الحسابية وهذا كما يلي:

- جاء بعد " أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض " في المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي قدره (4,13).

- جاء بعد " أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل" في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي قدره (4,10).

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

قبل التطرق لاختبار فرضيات الدراسة لابد من اختبار التوزيع الطبيعي للتمكن من إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

يتحدد الأسلوب الإحصائي المستخدم في التحليل بنوع توزيع بيانات متغيرات الدراسة، فإذا كان التوزيع طبيعيا فالأسلوب الإحصائي المناسب هو الإحصاء المعلمي، أما إذا كان هذا التوزيع غير طبيعي فالأسلوب الإحصائي المناسب هو الإحصاء اللامعلمي، ولاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، تم استخدام اختبار كولموغوروف– سمرنوفKolmogorov – Smirnovمثلما هو وارد في الجدول رقم (19) **(أنظر الملحق رقم 3-5).**

الجدول رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	معامل Kolmogorov Smirnov	القيمة الاحتمالية sig
نظام المعلومات المحاسبي في البنك	0,857	0,455
قرار منح القرض في البنك	1,270	0.080

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات (spss)

بالنظر إلى الجدول رقم (18) تبين أن قيمتي الاختبار للمحورين هي (0,857) و(1.270)، والقيمة الاحتمالية sig هي أكبر من مستوى الدلالة (0,05)، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وثم يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

ثانيا: اختبار مشكلة التعدد الخطي

بداية لابد من اختبار وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة نفسها، اذ يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، لذا نلجأ لهذا الاختبار واستبعاد المتغيرات المستقلة التي تعاني من مشكلة التعدد الخطي كأحد طرق التغلب على هذه المشكلة.

وللتأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي كشرط أساسي لاعتماد نتائج تحليل الانحدار تم استخدام اختبار التداخل الخطي test multicollinearity وذلك باحتساب تضخم التباين variance:(vif) inflation factorومعامل التباين المسموح tolérance للمتغيرات المستقلة **(أنظر الملحق رقم 3-6)** مع مراعاة عدم تخطي vif "قيمة 10 " وأن تزيد قيمة التباين المسموح به عن 0,05 والجدول رقم (20) يوضح ذلك:

الجدول رقم (19): معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغيرات	معامل تضخم التباين vif	التباين المسموح tolérance
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.	1,634	0,612
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل	1,634	0,612

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات (spss)

يشير الجدول رقم (19) إلى معاملات تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة (1,634) وهي أقل من (10)، في حين أن معاملات التباين المسموح بلغت (0,612) وهي أكبر من (0,1)، وهي نتائج تؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة للدراسة وعدم تداخلها مع بعضها البعض.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد العينة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، يأتي هذا الجزء كمحاولة لمعرفة أثر نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة

والتنمية الريفية بجيجل، معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وانطلاقا من هذين الاختبارين يمكن متابعة الدراسة واختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.

ويمكن صياغتها كما يلي:

(H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.

(H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.

تم استخدام تحليل التباين والانحدار المتعدد للتحقق من الأثر المحتمل لتطبيق لأبعاد نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار من وجهة أفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (20) يوضح نتائج تحليل التباين لهذه الفرضية **(أنظر الملحق رقم 3–7).**

جدول رقم (20): نتائج تحليل التباين (اتخاذ قرار منح القرض هي المتغير التابع)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالةF	معامل الارتباط R	معامل التحديدR^2	معامل التحديد R^2 المصحح
الانحدار	2,711	2	1,355	8,631	0,001	0,281	0,318	0,564
الخطأ المتبقي	5,811	37	0,157	–	–	–	–	–
المجموع	8,522	39	–	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

عند اختبارنا لصحة النموذج بشكل عام نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع $R=0,281$، كما يتبين أن قيمة معامل التحديد بلغت $R^2=31,8\%$، لقد أشارت تلك النتيجة أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 31,8% من التباين الحاصل في المتغير التابع (قرار منح القرض في البنك).

ولكن هناك مأخذ على المعامل لكونه متوسط لأنه لو أضيف متغير مستقل آخر للنموذج فإن قيمته سوف ترتفع حتى ولو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج(زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST)، ولهذا يتم حساب معامل التحديد المصحح (adjusted) الذي يأخذ بالاعتبار الانخفاض الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح بالجدول السابق قد بلغت قيمته(0,564)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر(56,4%) فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و الباقي تعزى إلى عوامل أخرى ولم تدخل في هذا النموذج.

ولاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نلاحظ أن قيمة $F=8,631$ وهي دالة إحصائيا، مما يعني أن معلمات النموذج تقع ضمن المنطقة الحرجة وخارج منطقة قبول الفرضية العدمية، ويوافق ذلك مستوى الدلالة الذي جاء($sig=0,001$) وهي أقل من مستوى المعنوية $\alpha/2=0,025$،

($sig< \alpha/2$) وبهذا يكون نموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة(أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل) والمتغير التابع (قرار منح القرض في البنك)، ومن هذا المنطق يتبين عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "نموذج الانحدار المتعدد معنوي"، أي يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إذ نلاحظ أن المتغيرات المستقلة فسرت ما مقداره (56,4%) من المتغير التابع والذي يكون معنويا، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد والتي تتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (21): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد بين أبعاد نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرار منح القرض.

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة t sig
	B	الخطأ المعياري	Béta		
ثابت	1,950	0,592	–	3,293	0,02
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض.	0,093	0,171	0,095	0,545	0,589
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقرض المحتمل.	0,456	0,158	0,500	2,882	0,007

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه فإن اختبار (t) يسعى لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع" الحد الثابت":

الفرضية الصفرية: قيمة الحد الثابت تساوي الصفر.

الفرضية البديلة: قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر.

وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (21) فإن مستوى دلالة معلمة الحد الثابت (sig=0,002) أقل من مستوى الدلالة (α≤0,05) ولهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر، وعليه فإن ظهور معلمة الميل معنوية يعكس أهمية المتغير المستقل في النموذج وإدخال قيمة الحد الثابت في معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمته (1,950).

1. الفرضية الفرعية الأولى:

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)للمعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– جيجل–.
- H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.

يتضح من الجدول رقم(21) أن قيمة (t) لنظام المعلومات المحاسبية بلغت (0,545) عند مستوى المعنوية (0,589) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (0,093) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع (اتخاذ قرار منح القرض) نتيجة زيادة البعد (أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض) بوحدة واحدة، أما (beta) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (0,095) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

- H_0 : لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.
- **H_1** : يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.

يتضح من الجدول (22) أن قيمة (t) لنظام المعلومات المحاسبية بلغت (2,882) عند مستوى المعنوية (0,007) وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.

كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (0,456) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع (اتخاذ قرار منح القرض) نتيجة زيادة المتغير المستقل (أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقرض المحتمل) بوحدة واحدة، أما (béta) (معامل الانحدار المعياري) فقد بلغت (0,500) وهي تعزز النتيجة المتحصل عليها.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي حاولنا من خلاله إعطاء نظرة عن نظام المعلومات المحاسبي السائد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– بجيجل، من وجهة نظر موظفي البنك، وكذلك تأثير هذا المتغير على عملية اتخاذ قرار منح القرض. حيث كانت الاستبانة وسيلتنا إلى ذلك، أين تم توزيعها على جميع مفردات المجتمع والمقدر ب (42) استمارة على عينة الدراسة، واسترجاع (40) استمارة صحيحة صالحة للتحليل، وقد تم تحليل بياناتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وبعد تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بمحاور الاستبانة وبإعطاء صورة واقعية عن نظام المعلومات المحاسبي وتأثيره على عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–، تم اختبار الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي وتم التوصل من خلاله إلى قبول الفرضية الرئيسية والفرضية الفرعية الثانية ورفض الفرضية الفرعية الأولى.

الخاتمة

الخاتمة

يتوقف نجاح البنوك في الوقت الراهن على مدى قدرتها على تطبيق نظام معلومات محاسبي مما يساهم في تحقيق المستوى المطلوب من عملية اتخاذ قرار منح القرض لدى الأفراد العاملين بها، بما يضمن تحقيق أهدافها. ومن أجل الوقوف ومعرفة أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ قرار منح القروض في البنوك، جاءت هذه الدراسة على عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل–، والتي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، كما قدمنا بعض الاقتراحات والآفاق المستقبلية.

أولا: النتائج: تم تقسيم النتائج التي توصلت إليها إلى مجموعتين:

النتائج النظرية: من خلال الإطار النظري للدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.
- لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في اتخاذ وترشيد القرارات من خلال ما يوفره من جودة في المعلومات.
- يجب أن تتوفر المعلومات بشروط وخصائص في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار وذلك للوصول إلى قرارات ذات جودة.
- القرارات التي تتخذ في جميع مستويات البنك تتوقف على مدى توفر المعلومات المحاسبية لدى متخذ القرار مانح القرض.
- تعتبر كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في البنوك مطلبا أساسيا ليحقق هذا الأخير الأهداف المرجوة منه.
- تسعى البنوك إلى اتخاذ قرارات اقراضية مثلى تمكنها من الحفاظ على سلامتها داخل الجهاز المصرفي.
- لنظام المعلومات المحاسبي دور إيجابي في اتخاذ القرارات ويمكن أن يعود ذلك لعدة أسباب منها تطور التكنولوجيا وتطبيقاتها عمليا مما أدى إلى قرارات سليمة، ويعود أيضا للخبرة العملية لرؤساء الأقسام.

النتائج التطبيقية: من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR–جيجل، تم التوصل إلى:

- مسؤولية البنك على منح القرض تبنى على أسس موضوعية تتعلق خاصة بسمعة العميل المقترض وقدرته على منح القرض من عدمه وليس أسس شخصية تتعلق بحالته العائلية أو الاقتصادية على حساب البنك.
- وجود علاقة طردية قوية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي لا تؤثر على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.
- المعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي تؤثر على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.
- لقد أظهرت نتائج الاستبيان بإجماع الأكثرية الذين شملهم الاستبيان بأنهم يؤكدون على أن تكون المعلومات دقيقة ومتكاملة ليسهل على المعنيين إتخاذ القرارات الأكثر دقة.

النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة:

- إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر دو دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.
- نفي الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر دو دلالة إحصائية للمعلومات المتعلقة بالقدرة المالية للبنك التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –جيجل–.
- إثبات الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود أثر دو دلالة إحصائية للمعلومات المتعلقة بالمركز المالي للمقترض المحتمل التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي على قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل–.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتي من شأنها أن تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرار منح القرض في البنوك محل الدراسة:

- العمل على بناء قاعدة معلومات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–جيجل– تهدف إلى تسجيل عملائها مركزها المالي ليتسنى لها ان تتخذ القرار المناسب فيما يخص منح القرض لهم.

- من الأفضل على بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr تطوير وتحسين نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة عليه لاتخاذ القرار الأمثل والأفضل.
- على البنك أن يقوم بتأهيل المورد البشري (الموظفون) لرفع كفاءتهم في استخدام نظم المعلومات القائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة.
- يجب على البنك الاهتمام بالمعلومات والتأكد من صحتها وتوفيرها في الوقت المناسب لأنها يؤثر بالقرار المتخذ.
- يجب على المصارف العمل على زيادة سبل السلامة المالية للوقاية من المخاطر التي تتعرض لها عمليات التمويل المصرفي.

أفاق الدراسة:

في إطار بحثنا في هذه الدراسة وما توصلنا إليه من نتائج، فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع دراستنا:

- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الجديدة.
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار.
- أهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم سلطان، "**نظم المعلومات الإداري (مدخل إداري)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
2. أحمد حسين علي حسين، "**نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
3. أحمد طرطار، "**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.
4. أسامة ربيع أمين، "**التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة**"، قسم الإحصاء، القاهرة، 2008.
5. بدر محمد علوان، وليد ناجي الحيالي، "**المحاسبة المالية والقياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**"، مؤسسة الرواق، الأردن، 2002.
6. جلاطو جلالي، "**الإحصاء مع تمارين محلولة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
7. حكمت أحمد الراوي، "**نظم المعلومات الإداري (مدخل إداري)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
8. حمزة محمود الربيدي، "**إدارة الائتمان المص رفي والتحليل الائتماني**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2002.
9. رملي فياض حمزة، "**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)**"، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
10. ريحي مصطفى عميان، وعثمان محمد غنيم، "**مناهج وأساليب البحث العلمي**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2000.
11. زياد رمضان، محفوظ جودة، "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

12. سمير كامل محمد، كمال الدين مصطفى الدهراوي، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2002.

13. سونيا محمد البكري، "**نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

14. عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

15. عبد الحق بوعتروس، "**الوجيز في البنوك التجارية**"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة.

16. عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، "**إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**"، دار المعارف، الإسكندرية، 2002.

17. عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

18. عبد العزيز السيد مصطفى، عادل إبراهيم عزب واخرون، "**نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي عملي)**"، الدار الجامعية، القاهرة.

19. عبيد علي حجازي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة، جامعة حلوان، 2001.

20. علي بن محمد الجمعة، "**مدخل إلى علم الإحصاء**"، محاضرات مادة الإحصاء العام، السداسي الثاني، 2016.

21. عمر وصفي عقيلي، "**الإدارة المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

22. فائق شقير واخرون، "**محاسبة البنوك**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

23. محمد الربيدي، "**المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**"، دار الفكر المعاصر، اليمن، 2000.

24. نضال محمود الرمحي واخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.

25. هشام عمر حمودي، "**استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016.

ثانيا: المقالات

1. أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، "**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2019.

2. أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2019.

3. تريرات أيمن، شلابي عمار، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد01، سكيكدة، 2021.

4. خديجة جمعة مطر، كريمة علي الجوهر، "**دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 107، الجامعة المستنصرية، 2016.

5. دليلة دادة، نوال بن عمارة، "**أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ورقلة، 2018.

6. عبد العزيز الدغيم وآخرون،" **التحليل الائتماني في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة تشرين للدراسات، المجلد28، العدد 03، 2006، سوريا.

7. كحول صورية، "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، بسكرة، 2017.

8. كردوسي محمد، "**تأثير نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد01، تلمسان، 2021.

9. لعياضي عبد الحكيم، "**نظم المعلومات وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار لدى مدراء المركبات الرياضية**"، مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، المجلد10، العدد 01، الجزائر، 2019.

10. محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، "**أثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي**"، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، السودان، 2019.

11. محمود سليم عبد الرحمان، ياسر عيسى المومني وآخرون، "**دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات**"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016.

12. مروة بوقدوم، "**قياس جودة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وعلاقته بتحسين اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، البليدة، 2021.

13. مناصرية إسماعيل، "**أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد29، 2013.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. بلباي حبيب، "**دور نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة**"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

2. رشيدة بي الشيخ الفقون، "**دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرار التسويقي**"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

3. ريان أبركان، ياسمينة خذيم الله،" **دور نظام المعلومات المحاسبي البنكي في جودة المراجعة الداخلية**"، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014.

4. الطراونة معتصم أحمد، "**الهوية النفسية وعلاقتها باتخاذ القرار** "، مذكرة ماجستير، جامعة مؤته، الأردن، 2003.

5. عبد الفتاح علاوي، "**أثر التغيير التنظيمي على أداء الموارد البشرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

6. فلاح حمود شرار المطيري، "**الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض**"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2010.

7. لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

8. محمد أحمد ماهر غنيم، "**دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية القرارات**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2004.

9. مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2018.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

-جيجل- BADR

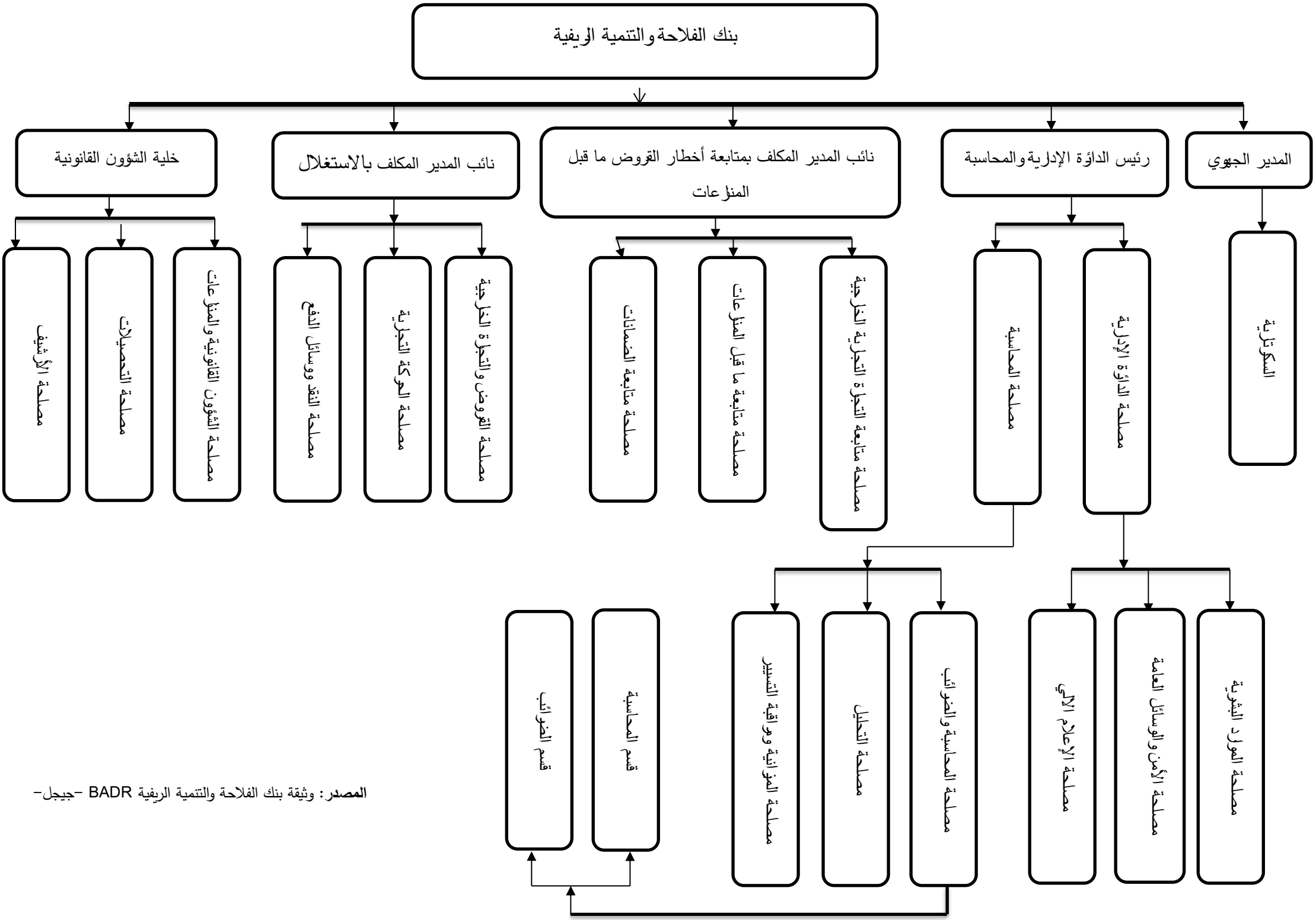

المصدر: وثيقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –جيجل–

الملحق رقم (02)

استبانة الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان الدراسة

أخي الموظف، أختي الموظفة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وجباية معمقة بجيجل نقوم ببحث ميداني خاص بمذكرة التخرج تحت عنوان " **أهمية نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في البنوك".**

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي تم تطويره لجمع البيانات اللازمة للدراسة التي نقوم بها، ونرجو منكم التكرم بالإجابة على عباراته بدقة ونؤكد بأن جميع المعلومات والتي سيتم جمعها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

ملاحظات عامة لملأ هذه الاستمارة:

1. عدم كتابة الاسم و اللقب
2. التأكد من الإجابة على كافة الأسئلة
3. حدد بصراحة رأيك في الإجابة على الأسئلة المقترحة

إعداد الطالبتين: **تحت إشراف:**

–كبسة إيمان * شتوان صونية

–صويلح ريمة

السنة الجامعية: 2020– 2021

I.البيانات الشخصية:

1. السن:

أقل من 30 سنة☐ من30 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 50 سنة ☐ من 51 سنة فأكثر ☐

2. الجنس:

الذكر ☐ الأنثى ☐

3. المؤهل التعليمي:

جامعي ☐ دراسات عليا ☐

تقني سامي ☐ دكتوراه ☐

4. الأقدمية في المؤسسة:

أقل من 5سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15سنة ☐ من 16 سنة فما فوق ☐

5. نوع العقد:

دائم ☐ مؤقت ☐

6. مكان العمل في المؤسسة:

مصلحة المحاسبة ☐ مصلحة القروض والتجارة الخارجية ☐ مصالح أخرى ☐

المحور الثاني: محور نظام المعلومات المحاسبي في البنك

	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات متعلقة بقدرة البنك على منح القروض	1. يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة حول المركز المالي للبنك					
	2. نظام المعلومات المحاسبي يوفر تقارير مالية مهمة في اتخاذ قرارات حول منح القروض.					
	3. توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المعلومات المنبثقة من نظام المعلومات المحاسبي.					
	4. توجد استفادة ملموسة من المعلومات والتقارير في اتخاذ القرارات فيما يخص منح القروض للزبائن.					
	5. تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تسهيل عمليات الاتصال بين المكلفين باتخاذ قرارات متعلقة بمنح القرض.					
	6. يساعد الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تخفيض تكاليف اتخاذ قرارات الإقراض.					
	7. تتصف نظم المعلومات المحاسبية في البنوك بالسهولة واليسر في توفيرها للمعلومات اللازمة لمنح القرض.					
	8. يساهم نظام المعلومات في تقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات منح القروض في الوقت المناسب.					

	9. تمكن المعلومات المحاسبية من إمكانية المقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك.					
أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات حول المركز المالي للمقترض المحتمل	10. توجد ثقة بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على المركز المالي لطالب القرض.					
	11. يتم الاعتماد على قائمة المركز المالي في عملية اتخاذ قرار الإقراض.					
	12. يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما بنسبة معتبرة على المعلومات التي يتيحها نظام المعلومات المحاسبي الخاص به.					
	13. يتم حساب المؤشرات المالية التي تعكس الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتعلق به.					
	14. يعرض نظام المعلومات المحاسبي ملاءة ومتانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله.					
	15. يسمح نظام المعلومات المحاسبي بالمواءمة بين إجمالي الائتمانات الممنوحة للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.					

المحور الثاني: قرار منح القرض في البنك

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
16. عند اتخاذ قرارات متعلقة بمنح القروض يعتمد بشكل كبير على التقارير والمعلومات المالية المتوفرة من الأنظمة المحاسبية المالية.					
17. الخبرة ضرورية لاتخاذ قرار منح القرض.					
18. المعلومات المالية المتوفرة في البنك تتناسب مع القرارات التي يتخذها المسؤولون حول منح القرض.					
19. تمكن المعلومات المحاسبية من إمكانية المقارنة بين البيانات الخاصة بمنح القرض داخل البنك.					
20. يتم الاعتماد على المؤشرات المالية بشكل كبير في عملية منح القروض.					
21. عند اتخاذ قرارات متعلقة بمنح القروض يعتمد بشكل كبير على التقارير والمعلومات المالية المتوفرة من الأنظمة المحاسبية المالية.					

الملحق رقم (03)

نتائج مخرجات برنامج spss

الملحق رقم (3-1): الصدق البنائي لأداة الدراسة

Corrélations

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	k1
	Corrélation de Pearson	1	,374*	,414**	,161	,271	,101	-,048	,316*	,294	,464**
Q1	Sig. (bilatérale)		,018	,008	,320	,090	,534	,768	,047	,066	,003
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,374*	1	,272	-,106	,585**	,732**	,348*	,604**	,653**	,771**
Q2	Sig. (bilatérale)	,018		,090	,515	,000	,000	,028	,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,414**	,272	1	,397*	,216	,229	,272	,163	,184	,506**
Q3	Sig. (bilatérale)	,008	,090		,011	,180	,156	,090	,314	,257	,001
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,161	-,106	,397*	1	,012	,056	,093	,187	,066	,278
Q4	Sig. (bilatérale)	,320	,515	,011		,943	,733	,569	,249	,685	,083
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,271	,585**	,216	,012	1	,727**	,394*	,545**	,696**	,774**
Q5	Sig. (bilatérale)	,090	,000	,180	,943		,000	,012	,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,101	,732**	,229	,056	,727**	1	,549**	,682**	,686**	,833**
Q6	Sig. (bilatérale)	,534	,000	,156	,733	,000		,000	,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	-,048	,348*	,272	,093	,394*	,549**	1	,424**	,489**	,605**
Q7	Sig. (bilatérale)	,768	,028	,090	,569	,012	,000		,006	,001	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,316*	,604**	,163	,187	,545**	,682**	,424**	1	,750**	,808**
Q8	Sig. (bilatérale)	,047	,000	,314	,249	,000	,000	,006		,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,294	,653**	,184	,066	,696**	,686**	,489**	,750**	1	,831**
Q9	Sig. (bilatérale)	,066	,000	,257	,685	,000	,000	,001	,000		,000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,464**	,771**	,506**	,278	,774**	,833**	,605**	,808**	,831**	1
k1	Sig. (bilatérale)	,003	,000	,001	,083	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	k2
	Corrélation de Pearson	1	,357*	,372*	,466**	,458**	,199	,699**
Q10	Sig. (bilatérale)		,024	,018	,002	,003	,218	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,357*	1	,453**	,355*	,175	,226	,616**
Q11	Sig. (bilatérale)	,024		,003	,025	,280	,160	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,372*	,453**	1	,522**	,283	,469**	,735**
Q12	Sig. (bilatérale)	,018	,003		,001	,077	,002	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,466**	,355*	,522**	1	,590**	,378*	,785**
Q13	Sig. (bilatérale)	,002	,025	,001		,000	,016	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,458**	,175	,283	,590**	1	,437**	,708**
Q14	Sig. (bilatérale)	,003	,280	,077	,000		,005	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,199	,226	,469**	,378*	,437**	1	,637**
Q15	Sig. (bilatérale)	,218	,160	,002	,016	,005		,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
	Corrélation de Pearson	,699**	,616**	,735**	,785**	,708**	,637**	1
k2	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	k4
Q16	Corrélation de Pearson	1	,522**	,381*	,390*	,392*	,454**	,739**
	Sig. (bilatérale)		,001	,015	,013	,012	,003	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
Q17	Corrélation de Pearson	,522**	1	,088	,307	,613**	,480**	,736**
	Sig. (bilatérale)	,001		,588	,054	,000	,002	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
Q18	Corrélation de Pearson	,381*	,088	1	,510**	,244	,206	,550**
	Sig. (bilatérale)	,015	,588		,001	,130	,202	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
Q19	Corrélation de Pearson	,390*	,307	,510**	1	,375*	,577**	,725**
	Sig. (bilatérale)	,013	,054	,001		,017	,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
Q20	Corrélation de Pearson	,392*	,613**	,244	,375*	1	,639**	,762**
	Sig. (bilatérale)	,012	,000	,130	,017		,000	,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
Q21	Corrélation de Pearson	,454**	,480**	,206	,577**	,639**	1	,766**
	Sig. (bilatérale)	,003	,002	,202	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40	40	40	40
k4	Corrélation de Pearson	,739**	,736**	,550**	,725**	,762**	,766**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		k1	k2	k3
k1	Corrélation de Pearson	1	,623**	,932**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	40	40	40
k2	Corrélation de Pearson	,623**	1	,865**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	40	40	40
k3	Corrélation de Pearson	,932**	,865**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (3-2): نتائج معامل الثبات "ألفا كرونباخ"

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,874	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,847	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,895	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,858	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,684	2

الملحق رقم (3-3): نتائج توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	47,5	47,5	47,5
	أنثى	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30سنة	6	15,0	15,0	15,0
	من 30إلى 40سنة	8	20,0	20,0	35,0
	من41 إلى50 سنة	14	35,0	35,0	70,0
	من 51سنة فأكثر	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤهل_التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	22	55,0	55,0	55,0
	دراسات عليا	13	32,5	32,5	87,5
	تقني سامي	4	10,0	10,0	97,5
	دكتوراه	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الأقدمية_في_المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	17,5	17,5	17,5
	من 6 إلى 10 سنوات	8	20,0	20,0	37,5
	من 11 إلى 15 سنة	3	7,5	7,5	45,0
	من 16 سنة فما فوق	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

نوع_العقد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دائم	36	90,0	90,0	90,0
	مؤقت	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

مكان العمل في المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مصلحة القروض والتجارة الخارجية	17	42,5	42,5	42,5
	مصالح أخرى	22	55,0	55,0	97,5
	مصلحة المحاسبة	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الملحق رقم (3-4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q10	40	4,10	,810
Q11	40	3,90	,744
Q12	40	4,13	,723
Q13	40	4,00	,679
Q14	40	3,97	,768
Q15	40	4,15	,700
N valide (listwise)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q1	40	4,23	,620
Q2	40	4,20	,687
Q3	40	4,13	,686
Q4	40	4,20	,564
Q5	40	4,10	,778
Q6	40	4,00	,816
Q7	40	4,20	,687
Q8	40	4,07	,829
Q9	40	4,13	,686
N valide (listwise)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
k1	40	4,1389	,47325
N valide (listwise)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
k2	40	4,0417	,51301
N valide (listwise)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
k1	40	4,1389	,47325
k2	40	4,0417	,51301
k3	40	4,1000	,44196
N valide (listwise)	40		

الملحق رقم (3-5): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		k3	k4
N		40	40
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,1000	4,1792
	Ecart-type	,44196	,46744
Différences les plus extrêmes	Absolue	,135	,201
	Positive	,103	,121
	Négative	-,135	-,201
Z de Kolmogorov-Smirnov		,857	1,270
Signification asymptotique (bilatérale)		,455	,080

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم (3-6): نتائج تضخم التباين والتباين المسموح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	1,950	,592		3,293	,002		
	k1	,093	,171	,095	,545	,589	,612	1,634
	k2	,456	,158	,500	2,882	,007	,612	1,634

a. Variable dépendante : k4

الملحق رقم (3-7): نتائج اختبار الفرضيات

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,564[a]	,318	,281	,39629

a. Valeurs prédites : (constantes), k2, k1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2,711	2	1,355	8,631	,001[b]
	Résidu	5,811	37	,157		
	Total	8,522	39			

a. Variable dépendante : k4

b. Valeurs prédites : (constantes), k2, k1